



جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

أهمية التدقيق الداخلي في تقييم فعالية نظام المعلومات المحاسبي

مقدمة من طرف الطالبتين:

سعدية بلخوجة

فاطمة الزهراء باتول شواقرية

تحت إشراف الدكتور:

عبدالقادر بادن

أمام لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	الدكتور سيدي أحمد كبداني	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	الدكتور عبدالقادر بادن	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	الدكتور سفيان بوزيد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2020/2021



جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

أهمية التدقيق الداخلي في تقييم فعالية نظام المعلومات المحاسبي

مقدمة من طرف الطالبتين:

سعدية بلخوجة

فاطمة الزهراء باتول شواقرية

تحت إشراف الدكتور:

عبدالقادر بادن

أمام لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	الدكتور سيدي أحمد كبداني	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقرا	الدكتور عبدالقادر بادن	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	الدكتور سفيان بوزيد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2020/2021



شكر وتقدير

مصداقا لقوله تعالى: " ولئن شكرتم لأزيدنكم " صدق الله العظيم.

أحمد وأشكر المولى جل شأنه، بديع السموات والأرض على العزيمة والصبر الذي منحني إياهما طيلة مشواري الدراسي ليتكفل جهدي بهذا العمل الذي أتمنى أن يكون سندا علميا نافعا لكل من يطلع عليه.

أتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني الاحترام والامتنان والعرفان بالجميل إلى الأستاذ المشرف " بادن عبد القادر" لقبوله الإشراف على هذا العمل و لحسن المتابعة والتوجيه.

كما أتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة مستغانم.

وإلى كل من كان عوننا لي في إتمام هذا العمل وقدم لي يد المساعدة.

سعدية بلخوجة

فاطمة الزهراء باتول شواقرية

إهداء

نحمد الله تعالى الذي قدرنا على شرب جرعة ماء من هذا العلم الواسع، فالعلم لا يتم إلا بالعمل وإن العلم كالشجرة والعمل به كالشجرة.

فأهدي ثمرة جهدي التي طالما تمنيت إهداءها وتقديمها في أحلى طبق:

إلى التي حملتني وهنا على وهن، وقاست وتأملت لألمي،

إلى من رعتني بعطفها وحنانها وسمعت طرب الليل من أجلي " أمي الحبيبة".

إلى الذي عمل وكد و جد فقاس ثم غلب حتى وصلت إلى هدفي هذا، إلى المصباح الذي لا يبخل إمدادي بالنور، إلى الذي علمني بسلوكه خصالا أعتز بها في حياتي " أبي الغالي".

إلى أخي "أيوب" و أخواتي " خولة و نور الهدى" سر فرحتي و سعادتي.

إلى خطيبي الذي كان سندنا وعوننا لي في هذا العمل " حسين".

إلى صديقاتي العزيزات " فاطمة، شهرزاد، أمينة ونصيرة".

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسبهم قلبي.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي .

الطالبة: سعدية بلخوجة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب الدنيا إلا بذكرك ، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلها

إلى أمي العزيزة أطلال الله في عمرها.

إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان خير مرشد لي نحو العلم المعرفة، إلى من علمني أن الحياة صبر وعطاء إلى "أبي العزيز اطلال " الله في عمره .

إلى فيض الثقة أختي العزيزة "سمية " .

إلى أغلى الناس على قلبي إخوتي "محمد وعبد الله" سر سعادتي وفرحتي .

إلى زوجة أخي فريال .

إلى رفيقاتي دربي "سعدية ، مريم ، أمينة، كوثر" .

إلى كل من وسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكراتي إلى هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

الطالبة: فاطمة الزهراء باتول شو اقري

فهرست المحتوى

فهرست المحتوى

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	إهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال
	قائمة المختصرات
1	مقدمة عامة
4	الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي
4	تمهيد
5	المبحث الأول: عموميات حول التدقيق
5	المطلب الأول: مدخل إلى التدقيق
9	المطلب الثاني: أنواع التدقيق
13	المطلب الثالث: معايير التدقيق
15	المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي
15	المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي ومعايير
19	المطلب الثاني: أهداف وأهمية التدقيق الداخلي
20	المطلب الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية
23	خلاصة
24	الفصل الثاني: التدقيق الداخلي كأداة لتقييم نظام المعلومات المحاسبي
25	تمهيد
26	المبحث الأول: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي
26	المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي
29	المطلب الثاني: أهداف وأقسام نظام المعلومات المحاسبي

فهرست المحتوى

31	المطلب الثالث: إجراءات تصميم وآلية عمل لنظام المعلومات المحاسبي
33	المبحث الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبي
33	المطلب الأول: دور نظام المعلومات المحاسبي في مراحل التدقيق الداخلي
36	المطلب الثاني: أثر نظام المعلومات المحاسبي على نشاط المؤسسة
38	المطلب الثالث: الأثر المتبادل بين التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبي
39	خلاصة
42	خاتمة عامة
	قائمة المراجع
	الملخص

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
13	معايير التدقيق	1-1
28	مفهوم و مكونات نظام المعلومات المحاسبي	2-1

قائمة المختصرات

الاختصارات Abbreviations	المختصرات Acronyms
AAA	الجمعية الأمريكية للمحاسبة American Accounting Association
IAASB	مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولية International Auditing and Assurance Standards Board
IFACI	المعهد الفرنسي للتدقيق والمراقبة الداخلية Institut français de l'Audit et du Contrôle Interne
IIA	معهد المدققين الداخليين Institute of Internal Auditors

مقدمة عامة

أولاً- مدخل

ازدادت أهمية التدقيق مؤخرا بصورة ملحوظة ذلك لعدة أسباب أهمها زيادة حجم المشروعات والتعقيد في أنظمتها الإدارية والإنتاجية وزيادة عدد الشركات وانتشار فروعها في بلدان عديدة، وما رافق وهذا من تعقيدات طرأت على أنظمتها المالية والمحاسبية، وذلك فإن ووظيفة التدقيق تلعب دورا فريدا في تحسين نظام المعلومات المحاسبي.

إن نظام المعلومات المحاسبية من أهم الأنظمة الفرعية للنظام الإداري للمنشأة لما ينتجه من معلومات في صور تقارير وقوائم معبر عنها ماليا، والتي تحتاجها الأطراف الداخلية والخارجية للمنشأة، ومع التطور الكبير الذي حصل في علم المحاسبة خاصة التكنولوجي وظهور الأنظمة المحاسبية الإلكترونية أدى إلى المزيد من الاهتمام بنظام المعلومات المحاسبية لم لها من أثر كبير في تطور علم المحاسبة والأنظمة المتعلقة بها بما في ذلك التدقيق الداخلي .

يعتبر التدقيق الداخلي نوعا من الإجراءات الرقابية يتم من خلالها فحص وتقييم كفاءة وكفاية الإجراءات الرقابية الأخرى (الرقابة الداخلية)، لهذا اعتبر البعض التدقيق الداخلي بؤرة التركيز في هيكل الرقابة الذي ينهض بمسؤولية التحقق من قدرة بقية أدوات الرقابة على الحماية المادية للأصول والتأكد من سلامة البيانات المالية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية ورفع الكفاءة التشغيلية .

ثانيا- إشكالية البحث:

بناء على هذا سنحاول أن نحلل الموضوع انطلاقا من الإشكالية التالية: ما مدى أهمية التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية نظام المعلومات المحاسبي ؟
ثالثا- الأسئلة الفرعية :

بناء على الإشكالية حاولنا استخلاص الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتدقيق الداخلي وما أهميته؟
- ما أهمية نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة؟
- هل يمكن أن يساهم التدقيق الداخلي في تحسين فعالية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة؟

رابعا- فرضيات البحث:

للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- التدقيق الداخلي علم مستقل بذاته لتقييم مدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة؛
- إن نظام المعلومات المحاسبي من الدعائم الأساسية المساهمة في حل مشاكل المؤسسة؛
- إن الاعتماد على التدقيق الداخلي بجميع مقوماته من شأنه أن يساهم بدرجة كبيرة في تفعيل القرارات المتخذة بناء على نظام معلومات محاسبي فعال يعمل على تحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة.

خامسا- أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى الاعتبارات الآتية:

- علاقة الموضوع بتخصص؛
- محاولة التعمق في دراسة آليات وفوائد لكل من نظم المعلومات المحاسبية والتدقيق الداخلي؛

- تنمية القدرات المعرفية في المجالات المختلفة التي يستعان فيها .

سادسا-أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح مفهوم التدقيق الداخلي الذي هو غير واضح لدى معظم الأفراد نظر الوجود خلط بين مفهوم التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية؛
- إبراز مضمون التدقيق الداخلي وأهدافه ومعاييرہ؛
- بيان مدى التأثير المتبادل بين التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبي؛
- تسليط الضوء على ما هو موجود في الدراسات السابقة.

سابعا-أهمية البحث:

تتمثل الأهمية في ما يلي:

- الوصول إلى واقع تطبيق التدقيق الداخلي وتأثيره على نظام المعلومات المحاسبي اعتمادا على دراسات سابقة؛
- زيادة الوعي لدى الإدارة والمحاسبون حول أهمية التدقيق الداخلي؛
- كما لهذه الدراسة أهمية كبيرة في اعتقادنا من حيث التواصل إلى العديد من التوصيات المنبثقة عن نتائج الدراسة للاستمرار في تعزيز نقاط القوة من تطبيق هذا النظام ومعالجة الثغرات .

ثامنا-الدراسة السابقة:

لقد كان ولا يزال هذا الموضوع مجالا خصبا للعديد من البحوث والدراسات، لقد اهتم العديد من الأساتذة الجامعيين والهيئات المهنية والعلمية في العالم بالبحث وتقديم الكثير من الأعمال، تناولت موضوع نظم المعلومات المحاسبي أو نظم الرقابة والتدقيق الداخلي، إلى جانب العديد الباحثين الجزائريين تطرقوا إلى دراسات تقترب من الإشكالية التي تناولناها. وأذكر على سبيل المثال:

1- دراسة (بوفروعة سوفيان، 2008) بعنوان: " نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية " مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، وتتضمن الإشكالية التالية: ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية؟ تهدف الدراسة إلى تحديد نظام المعلومات المحاسبي ودوره في المؤسسة الاقتصادية وبما يمكن أن يساهم في تحقيق الهدف العام بصورة أكثر فعالية. ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة لدينا أن البيانات المتمثلة في شكل تقارير مالية تمثل المادة الأولية لنظم المعلومات المحاسبية ذلك بغرض المعالجة وتجهيزها لتكون مخرجات في شكل معلومات محاسبية ملائمة لعملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، كما أن جودة المعلومات المحاسبية كمييار للمفاضلة بين البدائل المتاحة والمقبولة لاختيار البديل المناسب للمعالجة المحاسبية.

2- دراسة (عيادي محمد لمن، 2008) بعنوان: "مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، وتتضمن الإشكالية التالية: كيف ساهم نظام الرقابة والمراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي المالي بهدف ضمان صحة ودقة المعلومات المحاسبية؟ وهدفت هذه الدراسة إلى التطرق إلى دور وأهمية نظم الرقابة والمراجعة الداخلية في مراقبة المعلومات

المحاسبية في النظم اليدوية والآلية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها يتعامل نظام المعلومات المحاسبي مع عدة أنظمة فرعية داخل المؤسسة يستمد منها مدخلاته الأساسية، ومن المهم التأكد من صحة ودقة البيانات التي تنتجها هذه الأخيرة لضمان صحة المعلومات المحاسبية، كما أن المراجعة الداخلية هي وظيفة يؤديها موظفون داخل المشروع وتتناول فحصا انتقاديا للإجراءات و السياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية للتأكد من تطبيقها ومن سلامة مقومات الرقابة الداخلية.

3- دراسة (علون محمد أمين، 2016) بعنوان: "دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، وتتضمن الإشكالية التالية: كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية؟ وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد آليات نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة من خلال الوثائق والمستندات المحاسبية المستعملة وكيفية تدفق وتشغيل البيانات فيها للحصول على مخرجات تساعد مستخدميهما في اتخاذ القرارات اللازمة. ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة تمثلت كالآتي:

- يعتبر التدقيق الداخلي أداة إدارية تابعة للإدارة العامة للمؤسسة، بحيث تعمل إلى تطوير وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، والحوكمة؛
- زيادة أهمية دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني، وذلك للوقاية من زيادة مخاطر التلاعب و الوقوع في الخطأ، لذلك يستوجب وجود نظام داخلي فعال للرقابة لمواكبة التطورات في بيئة تكنولوجيا المعلومات.

تاسعا- حدود البحث:

لدينا حدود موضوعية من حيث التطرق إلى موضوع التدقيق الداخلي وليس بالتدقيق الخارجي، ونظام المعلومات المحاسبي وليس بنظام المعلومات العمليتي أو غيره من الأنظمة، والعلاقة التي تربطهم في المؤسسة.

عاشرا- منهج البحث:

من أجل الوصول إلى هدف البحث، والإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها، بهدف اختبار الفرضيات المقترحة، سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

لتدعيم مختلف جوانب موضوع البحث تم الاعتماد على بعض الأدوات، والمتمثلة في المسح المكتبي، مذكرات التخرج، المجلات العلمية، والوثائق الرسمية ومواقع الانترنت بهدف إثراء الموضوع وإضافة مصداقية أكبر مع احترام الأمانة العلمية كونها من خصائص الباحث الجيد.

حادي عشر- هيكل البحث:

ينقسم البحث إلى فصلين أساسيين، الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للتدقيق الداخلي، حيث تطرقنا فيه إلى مبحثين، المبحث الأول عموميات حول التدقيق والمبحث الثاني ماهية التدقيق الداخلي.

أما الفصل الثاني بعنوان التدقيق الداخلي كأداة في تقييم نظام المعلومات المحاسبي، تناولنا من خلاله إلى مبحثين، المبحث الأول عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي، المبحث الثاني العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبي.

الفصل الأول :

إطار النظري للتدقيق الداخلي

تمهيد:

لقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي، وشهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا من قبل المنشآت في مختلف الدول، حيث أصبح التدقيق الداخلي نشاط تقييبي لكافة الأنشطة و العمليات في المنشأة كما أن نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المنشأة لمواجهة المخاطر والحد منها، بحيث أن وضع نظام رقابة داخلية فعال يتميز بكفاءة و فاعلية و يتم تطبيقه من قبل الأفراد و الإدارة يشكل حماية للمنشأة من المخاطر، و لا يمس التدقيق الداخلي الجانب المالي و المحاسبي فقط وإنما يتسع نطاق تطبيقه والأهداف المرجوة منه باتساع الأنشطة الموجودة في المؤسسة .

وحتى يمكن توضيح مهمة التدقيق الداخلي بصفة خاصة فإننا سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول : عموميات حول التدقيق.

المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي.

المبحث الأول: عموميات حول التدقيق

يعتبر التدقيق العملية المنتظمة للحصول على الأدلة والقرائن الدالة على الأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة، بإتباع أسلوب منهجي واستخدام أدوات كفيلة للوصول إلى رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة للمركز الحقيقي لها .

سنقوم من خلال هذا المبحث بتقديم عموميات حول التدقيق، وكمدخل إلى هذا المبحث سنتطرق إلى التطور التاريخي الذي شهدته مراجعة الحسابات، وأهم التعاريف التي أعطيت لها، وأيضا مختلف أنواعه، بالإضافة إلى المعايير التي تحكمه .

المطلب الأول: مدخل إلى التدقيق

يعتبر التدقيق بمثابة العين الساهرة على مصالح المؤسسة العامة إذ أصبح وجوده لا غنى عنه ، فهو وسيلة للوصول إلى خدمة أطراف عديدة، كما يهتم بالبحث عن الضمانات في نوعية المعلومات ويتخذ كأساس لاتخاذ القرارات المختلفة .

أولا: نشأة وتعريف التدقيق:

إن ظهور التدقيق و تطوره، ووصوله إلى ما هو عليه الآن كان أمرا حتميا بسبب توسع المؤسسة وتشعب وظائفها مع زيادة تعقدها وتفرعها الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة تسيير المؤسسة من جانب التدفقات النقدية والمالية .

سنتطرق إلى التطور التاريخي الذي شهدته مراجعة الحسابات، وأهم التعاريف التي أعطيت لها .

1- نشأة التدقيق:

التدقيق كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية وتعني : الشخص الذي يتحدث بصوت عال، وقد نشأت هذه المهنة منذ القدم، إذ أن الفراعنة في مصر والإمبراطوريات القديمة في بابل و روما واليونان كانوا يتحققون من صحة الحسابات عن طريق الاستماع إلى المدقق في الساحات العامة حول الإيرادات والمصروفات. كما وأن الخليفة عمر بن الخطاب قد جعل مواسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاة وتدقيقها.

علما أن التدقيق كان يشمل المراجعة الكاملة 100 %، وكان غرضه الرئيسي اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين ، وقد لخصت أهداف التدقيق في ذلك الوقت بمقولة " هو لأجل التأكد من نزاهة الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية"¹.

¹ هادي التميمي، "مدخل التدقيق من ناحية النظرية و العلمية"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان (الأردن)، 2006، ص 17-18.

الفصل الأول: الاطار النظري للتدقيق الداخلي

وقد تطور التدقيق من خلال المراحل التي مر بها حيث يمكن تقسيم تلك المراحل إلى خمس مراحل تتمثل فيما يلي:

أ- فترة ما قبل 1500: في أوائل هذه الفترة كانت المحاسبة مقصورة على الوحدات الحكومية والمشروعات العائلية وخصوصا العائلات المالكة وكانت المراجعة (التدقيق) غير معروفة ويستعاض منها بأن يحتفظ بمجموعتين منفصلتين في الدفاتر المحاسبية تسجل بها العمليات وفي نهاية الفترة تتم مقارنة المجموعتين وذلك بالتأكد من عدم وجود خطأ أو تلاعب بالعمليات المحاسبية من قبل محاسب كل مجموعة وكان الهدف الأساسي في هذه المرحلة هو توكي الدقة ومنع أي تلاعب أو غش في الدفاتر .

ب- فترة 1500-1850: وفي هذه الفترة لم يكن هناك تغيير يذكر في أهداف المراجعة (التدقيق) يميزها من فترة التي سبقتها ففي هذه الفترة كانت أهداف المراجعة لا تزال مقتصرة على اكتشاف الغش والتلاعب والتزوير غير أنه حدثت بعض التغيرات الأخرى وهي :

- انفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى زيادة الحاجة للمراجعين ؛

- تبني فكرة النظام المحاسبي وخاصة بعد اكتشاف نظرية القيد المزدوج.

و كنتيجة هذه التغيرات أصبح هناك نوع من الرقابة الداخلية على عمليات المشروع ورغم ذلك استمرت عملية المراجعة تنفذ بصورة تفصيلية .

ج- فترة من 1850-1905: هذه الفترة شهدت نموا اقتصاديا كبيرا و خاصة في المملكة المتحدة وذلك بعد اندلاع الثورة الصناعية مما أدى إلى ظهور شركات المساهمة الكبيرة مما أدى إلى الانفصال بين الملكية والإدارة حيث استلم المتخصصون الوظائف الإدارية في شركات المساهمة .

وظهرت بذلك حاجة المساهمين للمحافظة على أموالهم المستثمرة في تلك الشركات وبناءا على هذا كله أصبح الجو مهيأ للمراجعة كمهنة ، إن تبرز وتظهر إلى حيز الوجود وخاصة بعد اقتطاع المساهمين بضرورة وجود طرف ثالث محايد تكون مهمته مدى أمانة المقيمين على أموالهم وممتلكاتهم ، وعزز ذلك ظهور قانون الشركات البريطاني سنة 1862 والذي نص بضرورة مراجعة شركات المساهمة من قبل مراجعي الحسابات .

الفصل الأول: الاطار النظري للتدقيق الداخلي

أما أهداف المراجعة حتى نهاية الفترة كالآتي:

- اكتشاف الغش والأخطاء؛
- اكتشاف ومنع الأخطاء الفنية؛
- اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.

د- فترة من 1960-1905: في هذه الفترة خاصة بعد سنة 1940 وبظهور الشركات الكبيرة وتبني أنظمة الرقابة الداخلية والتي أصبح المراجع يعتمد عليها اعتمادا كلياً في عملية المراجعة (التدقيق)، حدثت تغيرات هامة في ممارسة مهنة التدقيق هي¹:

- التحول من مراجعة الحسابات تفصيلية إلى مراجعة بالعينات كأساس لإبداء الرأي حول مدى عدالة القوائم المالية؛
- تطور في الاختبارات التي كان يقوم بها المراجع في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

هـ- فترة 1960 إلى وقتنا الحاضر: خلال هذه الفترة وحتى نهاية الثمانينات تطور التدقيق بشكل كبير نتيجة عدد من الأحداث، ومن أهمها انهيار العديد من المؤسسات، ففي الولايات المتحدة انهارت مؤسسة القروض والادخار، وكان من أسبابها وجود غش وتلاعبات من قبل القائمين عليها، تلك الأحداث وغيرها جذدت العديد من التساؤلات عن دور المراجعين في اكتشاف الغش والتلاعب، من خلال هذه الفترة صدرت عدد من المعايير تطالب المراجعين بالمسؤولية أكبر نحو اكتشاف الغش و التقرير عنه، و التأكد من أهمية نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه للجهات المعنية.

2- تعريف التدقيق :

صدرت عدة تعاريف حول التدقيق أهمها مايلي:

أ- التعريف الأول :

التدقيق وبصورة رئيسية فحص المعلومات أو البيانات المالية من طرف شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن أهدافها وحجمها أو شكلها القانوني، عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية (AAA) بأنه: "إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات (الأرصدة) الاقتصادية والأحداث و تقييمها بصورة موضوعية، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات و مقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين"².

¹ إبراهيم طه عبد الوهاب، "المراجعة النظرية والممارسة المهنية"، الطبعة الأولى، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2004، ص11-12.

² هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص20.

ب- التعريف الثاني :

يعرف التدقيق على أنه "عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المنشأة فحصاً فنياً انتقادياً محايداً للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة البيانات المالية للمنشأة اعتماداً على قوة نظام الرقابة الداخلية"¹.

ج- التعريف الثالث :

التدقيق هو اختبار تقني مبني بأسلوب من طرف الشخص المهني المؤهل والمستقل بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في صورة صادقة على الموجودات².

د- التعريف الرابع :

التدقيق عملية انتقادية للقوائم المالية الختامية من خلال فحص جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية وكذا التحقق من مدى مطابقة عناصر القوائم للواقع الفعلي لها، وهي عملية تمكن المدقق من إبداء رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي الحقيقي لها ومدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها³.

من خلال التعاريف يمكن استخلاص أن التدقيق يركز على نقاط أساسية تتمثل في :

- الاستقلالية: أي أن الشخص الذي يقوم بعملية التدقيق يجب أن يكون مستقل عن إدارة المنشأة.
- الفحص: أي فحص البيانات والسجلات للتأكد من صحة سلامة العمليات.
 - أي : هل العمليات التي تم انجازها تم تسجيلها حسابياً ؟
 - هل العمليات التي سجلت تخص نفس السنة ؟
 - هل القوائم المالية معدة بشكل صحيح ؟
- و هذا يؤدي إلى فحص القيس الكمي و النقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.
- إبداء الرأي : يتمثل في التقرير الذي يقدم إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها.

¹ أحمد علي جمعة، "المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث"، دار الصفاء للنشر، عمان (الأردن)، 2009، ص25.

² فاتح غلاب، "تطور دور التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص47.

³ محمد الشامي طواهر ومسعود صديقي، "المراجعة و تدقيق الحسابات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص02.

المطلب الثاني: أنواع التدقيق

هناك أنواع عديدة للتدقيق سنقوم بدراستها على النحو التالي:

- من حيث الإلزام ؛
- من حيث مدى الفحص؛
- من حيث توقيت عملية التدقيق؛
- من حيث نطاق عملية التدقيق؛
- من حيث القائم بعملية التدقيق ؛

1- من حيث الإلزام:

و ينقسم إلى نوعين هما:

أ- التدقيق الإلزامي:

هو التدقيق التي تلتزم به المنشآت وفقا للقانون السائد (قانون الشركات - قوانين الضرائب - قانون الاستثمار)، يحتم القانون القيام به حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين خارجي لتدقيق حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لها، ويترتب عن عدم القيام به وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة¹.

ب- التدقيق الاختياري:

هو التدقيق الذي يتم دون إلزام معين بقانون أو بلائحة معينة، ومنها بعض المراجعات التي قد تطلبه إدارة المنشأة من المدقق الخارجي لتحقيق غرض معين أو للتحقق من أمر أو لاتخاذ قرار معين بناء على نتيجة المراجعة ومثال ذلك:

- مراجعة وفحص عملية الخزينة في فترة معينة ؛
- مراجعة وتدقيق حسابات وعمليات المخازن المختلفة؛
- مراجعة بعض عمليات الشراء دون غيرها أو بعض عمليات المبيعات دون غيرها ؛
- مراجعة أوراق ومستندات بعض المناقصات التي تمت خلال فترة ما .

ومن ناحية أخرى ورغم أن العديد من الشركات الخاصة لا تلزمها قوانين معينة بعملية التدقيق إلا أنها في الغالب تتفق مثل هذه الشركات صغيرة كانت أو كبيرة مع مدققين قانونيين لفحص ومراجعة دفاترها وحساباتها للأسباب التالية :

¹ محمد سمير الصبان ومحمد القيومي، "المراجعة بين التنظير والتطبيق"، الدار الجامعية، لبنان (بيروت)، 1990، ص46.

الفصل الأول: الاطار النظري للتدقيق الداخلي

- الاطمئنان على سلامة ما تم من عمليات وما تحقق من نجاح؛
- كسب ثقة الأطراف الخارجية التي تتعامل مع الشركة مثل البنوك والموردين والمستثمرين إلى غير ذلك؛
- تيسير التعامل مع الأجهزة الحكومية وكسب ثقتها وخاصة الأجهزة الضريبية في الدولة والتي تأخذ في الاعتبار عند تقدير وربط الضريبة ما إذا كانت حسابات الشركة ودفاتها قد تمت تدقيقها من قبل مدقق قانوني وتم اعتمادها منه أو لا؛
- الحفاظ على سلامة المركز المالي للشركة وسمعتها التجارية في مجال نشاطها¹.

2- من حيث مدى الفحص:

و ينقسم هذا النوع من التدقيق إلى نوعين وهما كالتالي²:

أ- التدقيق التفصيلي:

المقصود به أن تشمل عملية التدقيق كافة القيود والدفاتر والمستندات والأعمال التي تمت خلال السنة المالية للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة بانتظام وأنها صحيحة، ويتطلب هذا النوع من التدقيق جهدا ووقتا كبيرا بالإضافة إلى كونه يكلف نفقات باهظة فهو يتعارض مع عاملي الوقت والتكلفة والتي يحرص المدقق على مراعاتها باستمرار .

وبالتالي فإن استخدامه يقتصر على المؤسسات ذات الحجم الصغير.

ب- التدقيق الإختباري :

ظهر هذا النوع من التدقيق مع ظهور الشركات الكبرى ويتركز على أساس فحص عينة ينتقها المدقق من مجموعة الدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات الخاصة بالمؤسسة على أن يتم تعميم النتائج، ويعتمد حجم العينة على مدى قوة وسلامة نظام الرقابة الداخلية ، ففي حالة توفر أخطاء كثيرة في الدفاتر والسجلات وجب على المدقق توسيع حجم العينة .

ولذلك يعتبر التدقيق الإختباري هو الأساس السائد للعمل الميداني الآن وأن التدقيق التفصيلي يمثل الاستثناء لذلك الأساس.

¹ محمد السيد سرايا، "أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، إطار النظري-المعايير والقواعد-مشاكل التطبيق العملي"، مكتب الجامعي الحديث، مصر(الإسكندرية)، 2007، ص42.

² محمد أمين مازون، "التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر"، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص12.

3- من حيث توقيت عملية التدقيق:

تنقسم إلى نوعين:

أ- التدقيق المستمر:

هو التدقيق الذي يتم لعمليات المنشأة خلال السنة المالية سواء كانت بطريقة منتظمة أي أسبوعياً أو غير منتظمة خلال أيام معينة على مدى الفترة وهذا النوع من التدقيق يتبعه المدقق بصفة خاصة في حالة:

- ما إذا كانت المنشأة تتميز بكبر الحجم و عملياتها كبيرة ومتعددة؛
- توافر عدد كبير من مساعدي المدقق الأمر الذي يمكنهم من التردد على المنشأة بصفة مستمرة؛
- عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم على مدى كفاءته .

ولذلك فإن هذا النوع يعد مناسباً لشركات الأموال، وغيرها من المنشآت التي تقوم بعمل ضخمة من العمليات حيث تحتاج إلى وقت طويل نسبياً لفحصها، كما أنها توفر للمدقق الوقت الكافي خلال المدة مما يساعده على التوسع في عملية التدقيق، وبالتالي تلافي أو تقليل فرص ارتكاب الغش والتلاعب فضلاً عن ذلك سرعة اكتشاف الأخطاء¹.

ب- التدقيق النهائي:

يعد التدقيق النهائي مناسباً للمنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك لأن المدقق يبدأ عمله بعد إقفال الدفاتر وترصيد الحسابات، وفي هذا ضمان لعدم حدوث أي تعديل للبيانات بعد تدقيقها، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى تخفيض احتمالات السهو من جانب القائمين بعملية التدقيق، ولكن يؤخذ على التدقيق النهائي تأخر النتائج و حدوث ارتباك في مكتب المدقق وعدم قيام المدقق بالفحص المرغوب. وترجع هذه الاحتمالات إلى قصر الفترة الزمنية اللازمة للقيام بعملية تدقيق الحسابات².

4- من حيث نطاق عملية التدقيق:

أنواع التدقيق من حيث نطاق الفحص والغرض تتمثل فيما يلي³:

أ- التدقيق المالي أي مراجعة القوائم المالية:

يقصد به إبداء الرأي في مدى عدالة ما تعبر عنه البيانات الحسابية الختامية فيما يتعلق بالمركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للجهة العائدة إليها تلك البيانات وذلك بما يتفق وأصول المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً أي أنه وبمعنى آخر ارتباط مدقق الحسابات الخارجي الاستفسار وإجراء الخطوات الضرورية التي تمكن مدقق

¹ محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص43.

² أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص46.

³ مدونة صالح محمد الفراء، مدونة العلوم المالية والإدارية -محاسبة- تدقيق الحسابات 22/03/2021 . <http://sqarra.wordpress.com>

الفصل الأول: الاطار النظري للتدقيق الداخلي

الحسابات من إبداء تأكيد محدود بأن القوائم المالية لا تحتاج إلى تعديلات جوهرية حتى تتماشى مع المبادئ المحاسبية المعترف بها .

ب- التدقيق لأغراض ضريبية وقانونية:

التدقيق لأغراض الوقوف على مدى التقييد بالقوانين والنظم واللوائح التشريعات، كما الالتزام بتدقيق قواعد المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في إعداد البيانات الحسابية الختامية، ومدى التزام المكلفين بدفع الضريبة والأنظمة الضريبية لها احتساب الضريبة المستحقة عليها.

ج- التدقيق لغرض تقييم الكفاءة الإنتاجية:

هذا النوع من التدقيق يتم القيام به من قبل المدقق للداخلي لغرض تقييم النتائج المتحققة مع النتائج المتوقعة لأي نشاط من أنشطة المنشأة وفي مثل هذه الحالات يقوم المدقق الداخلي بتضمين تقريره توصيات إلى الإدارة من الشأن الأخذ بها ، تحسين الكفاءة الإنتاجية لجهة موضوع التقدير.

5- من حيث القائم بعملية التدقيق :

يمكن تقسيم عملية التدقيق من حيث القائم بها إلى :

أ- التدقيق الخارجي :

هو التدقيق الذي يتم بواسطة شخص خارجي أي أنه يكون مستقل عن المؤسسة، والهدف منه تقرير حيادي حول عدالة القوائم المالية .

ب- التدقيق الداخلي :

يعرف المجلس الدولي لمراجعة الحسابات (IAABS) في معيار التدقيق الدولي (610) التدقيق الداخلي بأنه: "تقويم الأنشطة المتعارف عليها داخل المنشأة كخدمة للمنشأة، وتشمل وظائفه من بين أشياء أخرى (الفحص والتقييم) مراقبة مدى كفاية وفعالية (ملائمة) الرقابة الداخلية.

عرف المعهد الفرنسي للتدقيق و الرقابة الداخلية (IFACI) على أنه: عبارة عن فحص دوري للوسائل الموضوعية تحت تصرف مديرية قصد مراقبة و تسيير المؤسسة. هذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة لمديرية المؤسسة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى .

والهدف من هذا هو التأكد مما كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، أن المعلومات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة، الهياكل واضحة ومناسبة¹.

¹ أحمد حلي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص15.

الفصل الأول: الاطار النظري للتدقيق الداخلي

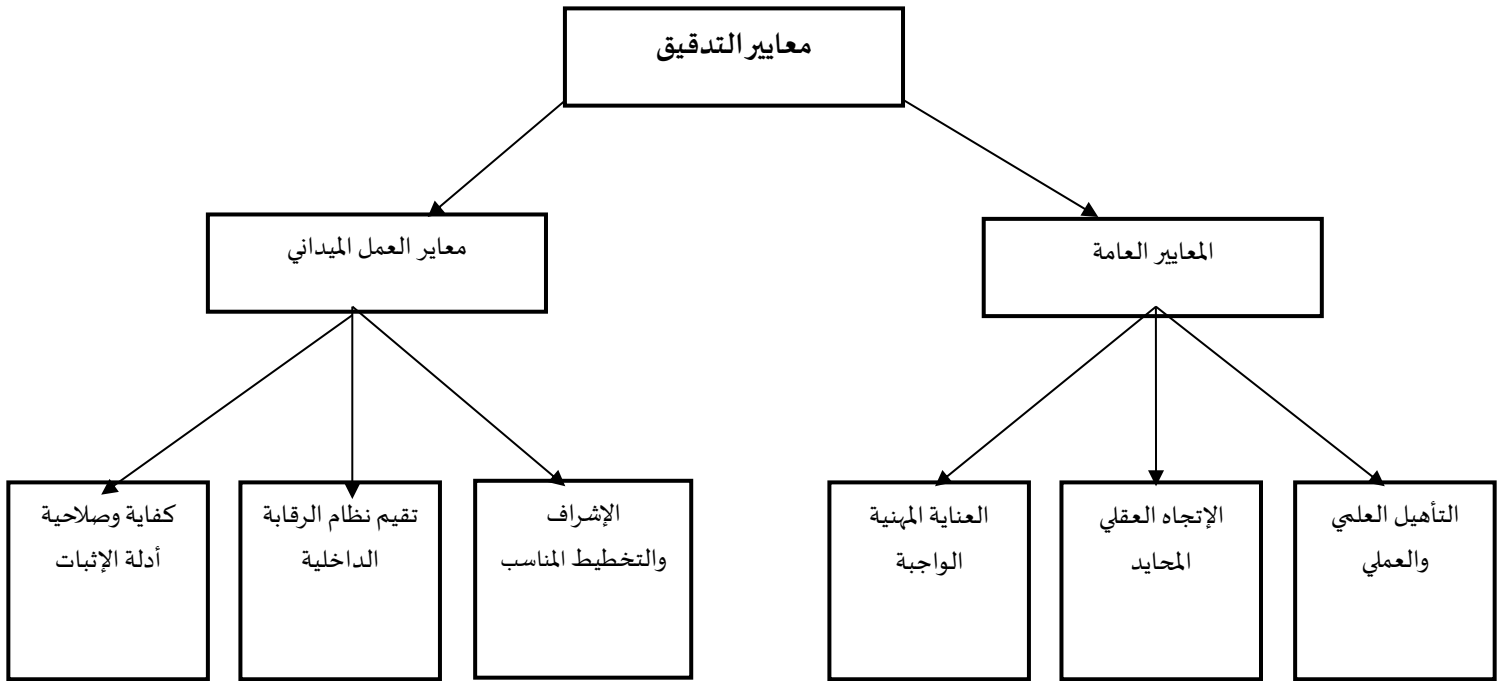
و هذا سوف نتطرق إليه بالتفصيل في المبحث الثاني .

المطلب الثالث : معايير التدقيق

تعتبر المعايير مجموعة من الأنماط التي يجب أن يقتدي بها المدقق أثناء أدائه لمهنته، والتي تستنتج نمط من الفروض والمفاهيم التي تدعم عملية التدقيق، وفيما يلي سيتم التطرق للمعايير التي أصدرتها الجمعية المحاسبية الأمريكية (AAA) والتي تنقسم إلى¹:

يوضح الشكل الآتي معايير التدقيق:

الشكل رقم (1-1): معايير التدقيق



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق

أولاً: المعايير العامة

تهتم المعايير العامة بالتأهيل والصفات الشخصية للمدقق و علاقته بجودة و نوعية الأداء المطلوب، وعلى هذا فقد تبنت الجمعية المحاسبية الأمريكية (AAA) معايير عامة ثلاثة:

1- التأهيل العلمي والعملية:

يتم الفحص والتدقيق بدرجة مقبولة وملائمة فإن المدقق يجب أن يتوفر لديه كل من التعليم والخبرة، وينال المدقق تعليمه من خلال برامج جيدة ورسمية ومنظمة في المحاسبة والمراجعة، ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها

¹ وليام توماس، "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، دار المريخ للنشر، السعودية(الرياض)، 2009، ص45-58.

الفصل الأول: الاطار النظري للتدقيق الداخلي

تمثل المعيار الذي يطبقه ويستخدمه المدقق في التقرير، ما إذا كانت القوائم المالية للعميل قد عرضت بشكل صادق وعادل، فإنه لا يمكن أن يكون هذا الشخص مدققا ماهرا وبارعا قبل أن يكون محاسبا ماهرا وبارعا. وبما أن المعرفة دائمة التطور والتغيير فإنه من الضروري تحديث برامج التعليم الرسمية للمدققين دوريا من خلال ما يعرف ببرامج ومقررات التعليم المهني المستمر.

2- الاتجاه العقلي المحايد :

يعتبر المعيار الثاني من المعايير العامة للمراجعة فإن يتطلب من المدقق التمسك باستقلاله وحياديته، وذلك حتى يتمكن من أداء مهمته بموضوعية ودون تحيز، فهذا الاستقلال يمثل حجر الأساس بالنسبة لمهنة المراجعة (التدقيق)، ومن ثم يجب تأكيد هذا في برامج تدريب المدققين، فتبرير المنفعة الاقتصادية والاجتماعية لتقرير التدقيق إنا يعتمد على كونه يتضمن رأي غير متحيز على المعلومات المحاسبية، أي أن رأي المدقق لا قيمة له إذا لم يكن يتمتع باستقلالية في عمله.

3- العناية المهنية الواجبة :

يتطلب المعيار الثالث من المعايير العامة للمراجعة من المدقق بذل العناية المهنية الواجبة عند ممارسة عملية الفحص و التدقيق ويتعلق مفهوم العناية المهنية الواجبة ماذا يجب أن يعمل المدقق و كيفية أداء هذا العمل، فكل فرد يقدم خدمات للمجتمع يجب أن يتحمل مسؤولية أداء مهمته كمهني و بنفس درجة المهارة العادية المتوافرة لدى غيره في نفس المجال، وإزاء ذلك فإن مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة إنما يفرض مستوى من مسؤولية الأداء يجب تحقيقه بواسطة كل الأشخاص المعنيين بتحقيق معايير العمل الميداني وإعداد التقرير .

ثانيا: معايير العمل الميداني

تتمثل معايير العمل الميداني في الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات، وتنحصر هذه المعايير في ثلاثة معايير:

1- الإشراف والتخطيط المناسب:

يعتمد معيار الإشراف والتخطيط المناسب على مفهوم العناية المهنية الواجبة ، فلغرض بذل العناية المهنية المعقولة و المناسبة في أداء مهمة التدقيق فإن الأمر يتطلب ضرورة قبول مهمة التدقيق والتعاقد عليها في وقت ملائم، فالتخطيط يجب أن يشمل إجراءات الفحص التحليلي التمهيدي اللازم للمساعدة على تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة، والتي تتطلب اهتماما أكثر خلال عمل التدقيق النهائي، الذي يتم في أو بعد آخر السنة المالية وبالطبع فإن تخطيط مهمة التدقيق سيتضمن تحديد الإستراتيجية الشاملة للمهمة المتوقعة فضلا عن نطاق الفحص، أما الإشراف فإنه يتضمن توجيه المساعدين القائمين على تنفيذ و تحقيق أهداف الفحص وتحديد ما إذا كانت هذه الأهداف قد تحققت في نهاية العمل الميداني أولا.

2- تقييم نظام الرقابة الداخلية:

أما المعيار الثاني من معايير العمل الميداني فإنه يتعلق بدراسة وتقييم الرقابة الداخلية للعميل وبالطبع فإن الغرض الذي يفسر هذا إنما يتمثل في أن نظام الرقابة الداخلية الجيد إنما ينتج عنه معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها أو لا، فلكون معظم أرصدة القوائم المالية تكون نتيجة لآلاف العمليات المالية، فإنه يكون من غير

الممكن مراجعة كافة العمليات المالية مائة في مائة، و من ثم فإن المدقق يجب أن يعتمد على أسلوب العينات الإحصائية لتقييم المعلومات المالية لدى المؤسسة و التي ترتبط مع نظام الرقابة الداخلية .

3- كفاية وصلاحية أدلة الإثبات:

أما المعيار الثالث من معايير العمل الميداني فإنه يتطلب من المدقق ضرورة جمع أدلة الإثبات الكافية والتي تمثل الأساس لإبداء رأيه فيما يتعلق بالقوائم المالية، ويمثل مفهوم الإثبات الأساس لعملية التدقيق كما أنه يساند ويدعم كافة معايير العمل الميداني، فكافة القرارات التي يصل إليها المدقق تكون مبررة فقط إذا ما كان يدعمها دليل إثبات معقول وملائم، أي أن أدلة الإثبات توفر الأساس المنطقي والرشد لأحكام و تقديرات المدقق حول عدالة وصدق عرض المعلومات المالية ، كما أن المدقق يستخدم نتائج دراسته لنظام الرقابة الداخلية في تحديد مقدار الإثبات الواجب الحصول عليها لتدعيم و تأكيد أرصدة القوائم المالية .

المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي

ظهرت الحاجة لوظيفة التدقيق الداخلي بهدف اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب حيث أن التدقيق الداخلي عبارة عن فحص وتحليل الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المؤسسة وكذلك فحص وتحليل الهيكل التنظيمي والخطط و أهداف المؤسسة .

سنقوم من خلال هذا المبحث بتقديم ماهية حول التدقيق الداخلي، نبدأها بمفهوم التدقيق الداخلي ومعايره ثم التعرف على أهمية وأهداف التدقيق الداخلي .

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي ومعايره

سننطلق في هذا المطلب إلى مفهوم التدقيق الداخلي و نذكر بعض معايره .

أولاً: مفهوم التدقيق الداخلي

من أهم التعاريف التي طرق عليها التدقيق الداخلي كما يلي:

1- التعريف الأول:

هو نشاط تقييمي مستقل داخل المنشأة يهدف إلى فحص و تقييم و تحقيق النواحي المحاسبية والمالية وغيرها، يقوم به جهاز داخلي مستقل عن إدارة المنشأة، لتقديم ضمان واطمئنان للإدارة عن مدى كفاية الإجراءات¹ .

2- التعريف الثاني :

هو وظيفة تقييمية مستقلة، تنشأ داخل تنظيم معين، بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم ويهدف هذا النوع من التدقيق للقيام بالمسؤوليات بدرجة عالية من الكفاءة وذلك بتقديم وتوفير التحليل، والتقييم والتوصيات² .

¹ سامي محمد الوقاد ولؤي محمد و ديان، "تدقيق الحسابات"، مكتبة المجتمع العربي، عمان (الأردن)، 2010، ص 24.

² ناصر دادي عدون وعبد الرحمن بابنات، "التدقيق الإداري و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2010، ص 40.

3- التعريف الثالث:

مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخلي للمشروع تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية تأكيد من كفاية قيمة الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع وفي التأكد من إتباع موظف المشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحيات تلك الخطط و السياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات الواجب إدخالها عليها، وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى¹.

4-التعريف الرابع:

عرفه معهد التدقيق الداخلي (IIA): على أن التدقيق الداخلي هو وظيفة تقييم مستقل تنشأ من داخل المنشأة لفحص وتقييم كافة أنشطتها كخدمة المنشأ بهدف مساعدة موظفي المنشأة للإطلاع بمسؤولياتهم بجدارة، حيث يقوم التدقيق الداخلي بتزويد الإدارة بالتحليلات والتقييمات والنصائح والإرشادات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تمت مراجعتها، ويتضمن هدف التدقيق الداخلي إيجاد نظام رقابة كفؤ بتكلفة معقولة².

ثانياً:أنواع التدقيق الداخلي

قسم الباحثون أنواع التدقيق الداخلي إلى نوعين هما:

- التدقيق الداخلي المالي؛

- التدقيق الداخلي التشغيلي.

إلا هناك من أضاف نوعاً ثالثاً وهو مراجعة المهام الخاصة .

1- التدقيق الداخلي المالي :

الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية ومتطلبات أخرى موضوعة مسبقاً³. من حيث:

- التحقق من تتبع القيود المحاسبية و تدقيقها محاسبياً ومستندياً؛

- التحقق من سلامة و موافقة الأنشطة والتعليمات، والمبادئ المحاسبية المتعارف عليه؛

- التحقق من وجود الحماية المناسبة للأصول من سوء الاستعمال والاختلاس؛

- التحقق من الفحص و التقويم لدرجة كفاءة الرقابة الداخلية و الاعتماد عليها .

2- التدقيق الداخلي التشغيلي:

يعتبر المجال غير التقليدي للتدقيق الداخلي، ونشأ هذا النوع كوليده للتطورات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي .

¹ عبد الله خالد أمين، "علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص181.

² خلف عبد الله الوردات، "التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2006، ص34.

³ العمري أحمد محمد وعبد الغني فضل عبد الفتاح، "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية"، المجلة الأردنية، المجلد الثاني، العدد الثالث، 2006، ص364.

الفصل الأول: الاطار النظري للتدقيق الداخلي

يعرف هذا النوع من التدقيق بأنه: "الفحص الشامل للوحدة التشغيلية أو المنشأة ككل التقييم أنظمتها المختلفة وراقبتها الإدارية وأدائها التشغيلي وفقا لطريقة قياس محددة ضمن الأهداف الإدارية وذلك لتحقيق من كفاءة واقتصادية العمليات التشغيلية¹.

تتمثل أهمية هذا النوع من التدقيق في الدول المتقدمة وبشكل التدقيق الداخلي التشغيلي دورا استشاريا أمينا للإدارة العليا حيث يقدم المدققين الداخليين لها التقارير التي تخدم جميع المستويات الإدارية بناء على نتائج تدقيقهم والتي تمكن الإدارة من²:

- تقييم أداء كل وحدة تشغيلية وفقا لأهداف الإدارة أو وفقا لمقياس آخر ؛
 - الاطمئنان على أن خطط الإدارة شاملة ومتجانسة ومفهومة من قبل المستويات التنفيذية؛
 - 3- الحصول على المعلومات موضوعية حول كيفية تنفيذ خطط وسياسات الإدارة في كل الميادين التشغيلية وحول فرص تطوير الفعالية والكفاءة في تنفيذ الخطط واستغلال الفرص المتاحة؛
 - 4- الحصول على معلومات مناسبة حول جوانب الضعف والقصور في الرقابة الإدارية ؛
 - 5 - إعادة التأكيد على أن كل التقارير التشغيلية يمكن الاعتماد عليها كأساس للعمل.
- 3- التدقيق الداخلي لأغراض خاصة:

هذا النوع من التدقيق يتعلق بالتدقيق الذي يقوم به المدقق الداخلي حيث ما يستجد من موضوعات تكلفه الإدارة العليا للقيام بها ويتفق من حيث الأسلوب أو النطاق مع النوعين السابقين ولكنه يختلف من ناحية التوقيت إذ أنه غالبا ما يكون فجائيا وغير مدرج ضمن خطة التدقيق الداخلي ويشمل هذا النوع من التدقيق من وجهة نظر الباحث عمليات التفيتش الفجائية والتي تهدف لاكتشاف الغش أو الفساد وإجراء التحقيقات المتعلقة بهذا الموضوع³.

ثالثا: معايير التدقيق الداخلي

تتمثل معايير التدقيق الداخلي فيما يلي⁴:

- المجموعة الأولى : معايير الاستقلال ؛
- المجموعة الثانية: معايير الحرفية المهنية؛
- المجموعة الثالثة: معايير نطاق العمل؛
- المجموعة الرابعة: معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية؛
- المجموعة الخامسة: معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية.

¹ يوسف سعيد ويوسف المدلل، "دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص43.

² العمري أحمد محمد وعبد الغني فضل عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص348.

³ يوسف سعيد ويوسف المدلل، مرجع سبق ذكره، ص58.

⁴ علون محمد لين، " دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الثالث العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص86.

1 - المجموعة الأولى: معايير الاستقلال .

ويعني استقلال المراجع الداخلي عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها وتحقيق الاستقلال عندما يقوم المراجع الداخلي بأداء عمله بحرية بإعطاء رأي غير متحيز، ويتحقق الاستقلال بناء على الوضع التنظيمي والموضوعية وتشمل معايير الاستقلال على معايير فرعية وهي :

- المركز التنظيمي : يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بمكانة تنظيمية تسمح له بالقيام بإنجاز الأعمال والمسؤوليات الخاصة بمراجعتها ؛

- الموضوعية: يجب أن يرتبط المراجع الداخلي بأداء لأي عمل يقوم بمراجعتها كما يجب أن يكون موضوعيا في حكمه على الأشياء من خلال قيامه بمراجعتها .

2- المجموعة الثانية : معايير الحرفية المهنية:

تحتوي هذه المعايير على عدد من المعايير الفرعية هي :

أ- التشكيل: يجب أن تقدم التأكيدات على كفاءة الفنية والخلقية التعليمية للمراجعين الداخليين مناسبة للمراجعات التي يقوم بها ؛

ب- المعرفة والمهارات التدريبية: يجب أن يتوفر في قسم المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات والتدريب اللازم لتنفيذ مسؤوليات المراجعة؛

ج- الإشراف: يجب أن يتوافر الإشراف على تنفيذ المهام في قسم المراجعة الداخلية؛

د- العلاقة الإنسانية و الاتصال: يجب أن يتوافر لدى المراجع الداخلي المعرفة و المهارات والقدرات المتعلقة بالعلاقات الإنسانية والاتصالات الفعالة والمهارات في التعامل مع الأفراد ؛

هـ- التعليم المستمر: يجب على المراجعين الداخليين المحافظة على المستوى التنافسي لمعلوماتهم الفنية؛

و- بذل العناية المهنية: أن تبدل القدر الكافي من العناية المهنية أثناء أداء عمليات المراجعة الداخلية .

المجموعة الثالثة: معايير نطاق العمل (الفحص) الميداني:

ويتطلب من المراجع دراسة و فحص و تقييم مدى كفاية و فعالية نطاق الرقابة الداخلية، ومدى كفاءة أداء المهام والمسؤوليات قبل تحديد نطاق العمل وذلك بهدف التحقيق من مدى توفير ضمانات وضوابط كافية لتحقيق المنشأة لأهدافها بكفاءة وفعالية، ومدى تطبيق هذه الضوابط و قدرة المنشأة على حماية أصولها أو استغلال مواردها المتاحة بكفاءة وفعالية .

4- المجموعة الرابعة: معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية:

إن عمل المراجع الداخلي لابد أن يشمل تخطيط عملية المراجعة الداخلية، وفحص وتقييم المعلومات، وتوصيل النتائج وعملية المتابعة تمثل هذه المعايير شرح كافة المراحل المختلفة لعملية المراجعة الداخلية والتي تبدأ بعملية التخطيط و تنتهي لعملية المتابعة .

أ- التخطيط : يجب أن يقوم المراجع الداخلي بالتخطيط الدقيق لكل عملية مراجعة؛

ب- فحص و تقييم المعلومات: حيث يجب على المرجعين الداخليين جمع و تحليل وتفسير المعلومات و الحصول على أدلة كافية التي تؤيد نتائج المراجعة ؛

ج- توصيل النتائج: يجب على المراجعين الداخليين التقرير عن نتائج أعمال المراجعة؛

الفصل الأول: الاطار النظري للتدقيق الداخلي

د- المتابعة: يجب على المراجعين الداخليين القيام بعملية المتابعة للتأكد واتخاذ الإجراءات الصحيحة المطلوبة على ضوء نتائج المراجعة .

5- المجموعة الخامسة: معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية:

يجب أن يدير مدير إدارة المراجعة الداخلية إدارته بشكل سليم، حيث ألزم هذا المعيار مدير إدارة المراجعة الداخلية بضرورة القيام بالآتي:

ا- تحديد الأهداف والسلطات والمسؤوليات: يجب أن يكون لدى مدير القسم المراجعة الداخلية قائمة بالأهداف وصلاحيات ومسؤوليات قسم المراجعة الداخلية .

ب- التخطيط: يجب أن يقوم مدير المراجعة الداخلية بوضع الخطط المناسبة لتنفيذ المهام المطلوبة من القسم .

ج- السياسات والإجراءات: ضرورة قيام مدير قسم المراجعة الداخلية بوضع السياسات والإجراءات المكتوبة لتوجيه المراجعين التابعين له في تحديد مسؤولياتهم وأعمالهم .

د- يجب على مدير المراجعة الداخلية وضع برنامج الاختيار الموارد البشرية المطلوبة للقسم و تنمية مهارتهم .

هـ- المراجعون الخارجون : على مدير قسم المراجعة الداخلية التنسيق بين جهود المراجعة الداخلية و جهود المراجعة الخارجية .

و- جودة الأداء: يجب على المدير وضع برنامج يهدف إلى تقييم أعمال قسم المراجعة الداخلية.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التدقيق الداخلي

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات الصلة في المؤسسة وخارجها وقد زادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي، وأصبح نشاط تقويحي لكافة الأنشطة والعمليات في المؤسسة بهدف تطوير هذه الأنشطة ورفع كفاءتها الإنتاجية ومن خلال هذا المطلب سوف يتم توضيح كل من أهمية وأهداف التدقيق الداخلي .

أولاً: أهداف التدقيق الداخلي

تتفق التعاريف على أن التدقيق الداخلي يعتمد على التقييم، القياس، و التدقيق كوسائل لتحقيق أهدافه، وبالتالي فإن أهداف التدقيق الداخلي تتمثل فيما يلي :

- التأكيد من الالتزام بالسياسات والإجراءات و مسائل الرقابة الداخلية المصرح بها في المستويات الإدارية المختلفة؛
- التحقيق من مدى كفاءة و فعالية أداء الإدارات و الأقسام المختلفة؛
- التحقيق من جودة المعلومات الصادرة عن مختلف أقسام المؤسسة ؛
- المساهمة في تطوير القواعد و الإجراءات حسب التطبيق؛
- التأكيد من أن السياسات و استراتيجيات المؤسسة معدة ، و متابعة من طرف كل المعنيين ؛
- التأكيد من أن معايير أداء المؤسسة يتم تحديثها و يتم تحقيقها ؛
- التأكيد من الاقتصاد و الكفاءة في استعمال موارد المؤسسة؛
- التحقيق من الوضعية الجبائية للمؤسسة ؛

- إحصاء و تقييم كل الآثار الجبائية التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير في الهيكل، أو المخصصات المالية للمؤسسة، مع الاستفادة من الامتيازات الجبائية المقدمة من طرف التشريع الجبائي¹.

ثانيا: أهمية التدقيق الداخلي

في الآونة الأخيرة ازدادت أهمية التدقيق الداخلي وذلك لعدة عوامل هي :

1-كبر حجم المشروعات وتعقد عملياتها:أدى ظهور الشركات المساهمة إلى كبر حجم المشروعات من إلهام بكافة الأشياء في هذه المشروعات وبالتالي استوجب الأمر استخدام نظم الرقابة الداخلية .
ولكي تطمئن الإدارة على سلامة نظم الرقابة الداخلية كان لابد من وجود التدقيق الداخلي الذي يعمل على تقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية داخل المؤسسة².

2-التناثر الجغرافي للعمليات وتزايد نطاق العمليات الدولية: مع كبر حجم المشروعات ثم إنشاء فروع كثيرة في مناطق متباعدة أدى ذلك إلى إرسال المدقق الداخلي لتدقيق أعمال هذه الفروع، وقد أطلق على هذا المدقق (المدقق المتجول) بمتابعة مدى التزام العاملين بالسياسات الإدارية وإقرار التعديلات ونجاح المدقق المتجول في أداء هذه المهام كان أثر كبير في نشأة المفهوم الحديث لتدقيق الداخلي و في اتساع نطاقها و تزايد أهميتها³.

3- التوسع في احتياجات الإدارة : نجد أن الإدارة هي العميل الرئيسي لقسم التدقيق الداخلي وهي التي تحدد الخدمات التي تحتاجها من قسم التدقيق الداخلي وعلى إدارة التدقيق الداخلي توفير تلك الاحتياجات⁴.

اكتسبت مهنة التدقيق الداخلي أهمية كبيرة، حيث أصبح لها دور هام و جوهريا في الحياة الاقتصادية، وذلك لما أثبتته المهنة من ضبط للمخالفات و الانحرافات عن لأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها، كما يمكن القول أن للتدقيق الداخلي دور مهم للحصول على قوائم مالية بدرجة عالية من الشفافية والإفصاح والمصدقية .

المطلب الثالث:علاقة التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية

سنتناول في هذا المطلب العلاقة الموجودة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية.

أولاً:تعريف الرقابة الداخلية

يعرف المجلس الدولي لمراجعة الحسابات (IAABS) في معيار التدقيق الدولي (315) الرقابة الداخلية بأنها: عملية تصمم و تنفذ من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة فيما يتعلق بما يلي:

(1)-موثوقية تقديم البيانات المالية ؛

(2)-فاعلية و كفاءة العمليات ؛

(3)-الامتثال للقوانين و الأنظمة المطبقة⁵.

¹ ناصر دادي عدون وعبد الرحمن بابنات، مرجع سبق ذكره، ص42.

² إبراهيم عثمان شاهين، "التأهيل العلمي للمراجع الداخلي في القرن 21"، الجمعية العلمية للمحاسبة والنظم و المراجعة، المؤتمر العلمي الثالث، مصر(الإسكندرية)، 1994، ص6.

³ محمد الرملي وأحمد عبد الله، "إطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل التطور تكنولوجيا المعلومات"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد الثامن، العدد الثاني، 1994، ص249.

⁴ محمد حسن وعبد الجليل صبيح، "التعاقد الخارجي بالمراجعة الداخلية أو الاتجاهات الحديثة في المراجعة"، مجلة البحوث التجارية، المجلد 22، العدد الأول، 2000.

⁵ أحمد حلبي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص125.

الفصل الأول: الاطار النظري للتدقيق الداخلي

كما تعرف الرقابة الداخلية على أنها الخطة التنظيمية وكافة الطرق والمقاييس المتنافسة التي تتبناها المنظمة لحماية أصولها وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية مقدما .

ثانيا: أنواع نظام الرقابة الداخلية:

تشير إلى أن نظام الرقابة الداخلية يشمل على صنفين من الرقابة:

أ- الرقابة الإدارية: تشتمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية، لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان وتحقيق السياسات الإدارية، إذا تشتمل على كل ما هو إداري سواء كانت برامج تدريب العمل، طرق التحليل الإحصائي ودراسة حركة المؤسسة عبر مختلف الأزمنة، تقارير الأداء، الرقابة على الجودة و إلى غير ذلك من الأشكال الرقابية .

ب- الرقابة المحاسبية :

تعبّر عن الخطة التنظيمية وكافة الإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها والوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية من جهة ومن جهة أخرى العمل على حماية أصول المؤسسة¹.

ثالثا: أهداف الرقابة الداخلية :

يمكن إيجاز أهداف الرقابة الداخلية بالأهداف الداخلية فيما يلي:

أ- حماية الأصول: يقصد بها حماية كافة أصول المنظمة مثل الأبنية والتجهيزات الأصول المتداولة مثل الحسابات المدنية و النقدية من الخسائر التي قد تنتج عن الغش أو الخطأ أو الأمور الأخرى غير المرغوب بها.

ب- دقة البيانات المحاسبية وتكاملها وملائمتها: تعني دقة البيانات أن تكون المعلومات كاملة وواضحة وأن تعكس وضع المنظمة الحقيقي وأن تقدم هذه المعلومات في الشكل الملائم و الوقت المناسب .

ج- الالتزام بالسياسات الإدارية: تتم ترجمة أهداف المنظمة أي مجموعة من السياسات والخطط والإجراءات المتكاملة التي تغطي كافة جوانب العمل ضمن المنظمة، وتصدر الإدارة بذلك قرارات وتعليمات توجهها إلى منفيدي العمليات المختلفة عبر المستويات الإدارية، وبالتالي فإن التنفيذ الدقيق لهذه السياسات والخطط والإجراءات ينعكس على مدى تحقيق الأهداف .

د- الاستخدام الاقتصادي للكفاء للموارد: ويعني ذلك تجنب أوجه الإسراف والقصور والتبذير في استخدام الموارد المتاحة، ومن ثم الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية في استخدام تلك الموارد وتعني الكفاية تحقيق الأهداف المطلوبة بأقل التكاليف الممكنة².

¹ منتدى المحاسبين الجزائريين، الموقع الإلكتروني: <http://mouhasaba.3oloum.org/t263-topic> 31/03/2021

² عبد الرزاق محمد قاسم، "تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 102-101.

رابعاً: علاقة التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية :

- من خلال هذا نتضح لنا العلاقة بين التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية الممثلة في:
- بما أن المدقق الداخلي يعمل داخل وحدة اقتصادية، فالأكيد أنه يسعى لخدمة الإدارة ويكون هذا من خلال عملية الرقابة ولذلك يمكن تثبيت و حصر اهتمام المدقق الداخلي بعملية الرقابة في الآتي:
- تتكون الوظيفة الإدارية من مجموعة الوظائف الفرعية "التخطيط والتنظيم، التوجيه إلى جانب التنسيق وكذا الرقابة" تعتبر في الأغلب مهمة الرقابة للمدير والذي يشارك في تنفيذها وبشكل فعال التدقيق الداخلي، ضمنا الأداء الوظائف الفرعية الأخرى ؛
 - استقلالية المدقق الداخلي عن الأنشطة التشغيلية داخل المؤسسة الاقتصادية المعنية، هذا أمر يدعم قدرة المدقق الداخلي على تزويد الإدارة بالخوف و الطمأنينة، فطالما أن الرقابة تعمل على ضبط مسار الأداء الفعلي في مواجهة الأداء المخطط فان ذلك يؤكد على اعتماد الإدارة على التدقيق في تحقيق عملية الرقابة الفعالة ؛
 - بما أن المدقق الداخلي ينتهي للوحدة الاقتصادية و يعتبر أحد العاملين، فإن قربيه من السجلات المالية تجعله على الأغلب بدرايه كاملة على المشاكل التي تعاني منها المؤسسة، الأمر الذي يدفعه إلى التعرف على أنشطتها التشغيلية المرتبطة في السجلات لزيادة المعرفة وإتمام عملية الرقابة¹.

¹ مسعودي صديق، " دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، مجلة الباحث، العدد 1، 2002.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن التدقيق بمفهومه الحديث أداة من الأدوات التي تساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها حيث يعمل على تقييم أداء أنشطتها المختلفة المحاسبية والمالية والتشغيلية، الأمر الذي جعل التدقيق الداخلي تلعب دورا مهما في مساعدة إدارة المؤسسة على مسؤولياتها المختلفة، مما أدى إلى حاجة المؤسسة إلى اعتماد على وظيفة التدقيق الداخلي و مما سبق يمكن القول أن التدقيق الداخلي يهتم بفحص وتقييم الدفاتر و السجلات بغرض التأكد من صحة القوائم المالية و مدى تطابقها لنتائج عمليات المؤسسة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

الفصل الثاني :

التدقيق الداخلي كأداة لتقييم

نظام المعلومات المحاسبي

تمهيد :

إن الحاجة إلى النظام المعلوماتي في المؤسسات الاقتصادية تزداد كلما كان هناك عدد كبير من البيانات التي تنشأ عند القيام بالعديد من العمليات الاقتصادية بهدف معالجتها وتوفير المعلومات التي يمكن أن تحقق فائدة لمستخدميها .

إذ يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أول نظام ظهر في المؤسسات، رغم أنه كان يقتصر في البداية على بعض المعاملات المحاسبية البسيطة فقط، ولكن مع تطور المؤسسات ازدادت أهميته من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية، وذلك لضمان وصول معلومات محاسبية دقيقة وصحيحة بشكل ملائم وهذا بعد ظهور مهنة التدقيق الداخلي مما خلق علاقة تأثير متبادلة بينهما .

ولدراسة أعمق وأشمل ، تطرقنا إلى تقسيم الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الثاني : العلاقة بين التدقيق الداخلي و نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الأول : عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي

أصبحت المعلومات عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج حيث أنها تلعب دوراً هاماً في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة لذلك اتجهت المؤسسات إلى تصميم وبناء أنظمة معلومات من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المؤسسة .

إنّ نظام المعلومات المحاسبي يعتبر من أهم نظم المعلومات في أي مؤسسة وفيما يلي سنتعرف أكثر على نظام المعلومات المحاسبي .

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

نظام المعلومات المحاسبي هو نظام فرعي ضمن نظام المعلومات الشامل للوحدات الاقتصادية والذي يتضمن معلومات عن جميع الأنشطة المتولدة ومنه نحاول التعرف على ما يحتويه نظام المعلومات المحاسبي .

أولاً: تعريف وخصائص نظام المعلومات المحاسبي:

إنّ أي مؤسسة تسعى إلى تحقيق أهدافها و ذلك بانتهاجها لإستراتيجية معينة واستغلال كل مواردها بشكل عقلاني، و على هذا الأساس أصبح أحد الموارد التي تعتمد عليها المؤسسة .

1-تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

يعرف النظام على أنها مجموعة من العناصر المتكاملة والمترابطة والمتفاعلة مع بعضها بسلسلة من العلاقات من أجل أداء وظيفة محددة أو تحقيق هدف معين، وتتشكل مكونات النظام من مكونات مادية ومعنوية، فالمادية كالحاسوب والشاشات وخطوط الاتصال أو الورق وأدوات الكتابة والطباعة، أما المعنوية فهي كالخطط والبرامج والملفات والأنظمة والقوانين والتعليمات .

ويعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه مجموعة الأفراد والمعدات والمستندات التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين وذلك طبقاً لمجموعة من السياسات والإجراءات من أجل معالجة بيانات معبرة عن أحداث اقتصادية بهدف إعداد معلومات باحتياجات مجموعة مختلفة من المستخدمين¹ .

هو عبارة عن نظام يقوم بجمع وتسجيل وتخزين ومعالجة البيانات لإنتاج المعلومات لصانعي القرار تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة² .

هو أحد مكونات نظام المعلومات الإدارية الذي يهتم بجمع وتصنيف ومعالجة العمليات المالية وتحويلها وتوصيلها إلى الأطراف المختلفة ذات العلاقة من أجل ترشيدهم قراراتهم ويتكون هذا النظام من الأشخاص، والإجراءات³ .

هو أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية مثل الجهات والمستثمرون والأطراف الداخلية مثل إدارة الشركة⁴ .

¹ أحمد فريد سالم أبو لحية، "مدى كفاءة مهارات مدقق الحسابات الخارجي في جمع وتقييم أدلة الإثبات في ظل بيئة أنظمة المعلومات المحاسبية المحسوبة"، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين (غزة)، 2015، ص24.

² نضال محمود الرمحي وزبيد عبد الحلیم، "نظم المعلومات المحاسبية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان (الأردن)، 2011، ص22.

³ عيادي محمد لبن، "مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي"، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص37.

⁴ صدام محمد محمود حيالي وسطم صالح حسين، "أثر التجارة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية"، مجلة تكريت، العدد 3، 2002، ص30.

واستنادا إلى هذه التعاريف يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الأفراد والأجهزة بحيث يوفر المعلومات التي تهتم بالمستويات الإدارية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف .

يتكون نظام المعلومات المحاسبي من العناصر التالية¹ :

1. المدخلات؛

2. المعالجة؛

3. المخرجات ؛

4. الرقابة ؛

5. التغذية العكسية .

1- المدخلات :

مدخلات نظام تتمثل في القوة الدافعة والوقود اللازم لتشغيل النظام وهذه المدخلات يحددها الهدف النهائي للنظام وقد تكون هذه المدخلات متمثلة في سندات، وصول دخول، وصول خروج، أو أي شيء يحصل عليه النظام من البيئة المحيطة أو من نظم أخرى.

2- المعالجة (التشغيل):

هي العملية التي يتم بواسطتها تحويل المدخلات إلى مخرجات والتشغيل بهذا يمثل تفاعل كل العوامل داخل النظام مثل : عوامل الإنتاج في الوحدة الاقتصادية في صورة نشاط ينتج عنه عملية تحويل المدخلات المذكورة سابقا إلى قوائم مالية. ويتم تحويل البيانات في نظام المعلومات إلى معلومات بطرق التشغيل المختلفة من تسجيل، تلخيص، حساب، مقارنة... الخ.

3- المخرجات :

هي الناتج النهائي من النظام والذي يذهب إلى البيئة المحيطة أو إلى نظم أخرى وقد تكون هذه المخرجات في صورة منتج نهائي أو وسيط، خدمة للمستهلك، أو المعلومات تستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية أو تستخدم كبيانات لنظام معلومات آخر .

4- الرقابة :

مجموعة من الإجراءات و القواعد تهدف إلى التحقق من أن تشغيل النظام يتم وفق مخطط عند تصميمه وإن النظام يحتوي على كافة الإجراءات الرقابية التي تضمن صحة المدخلات وعمليات المعالجة (التشغيل) والمخرجات.

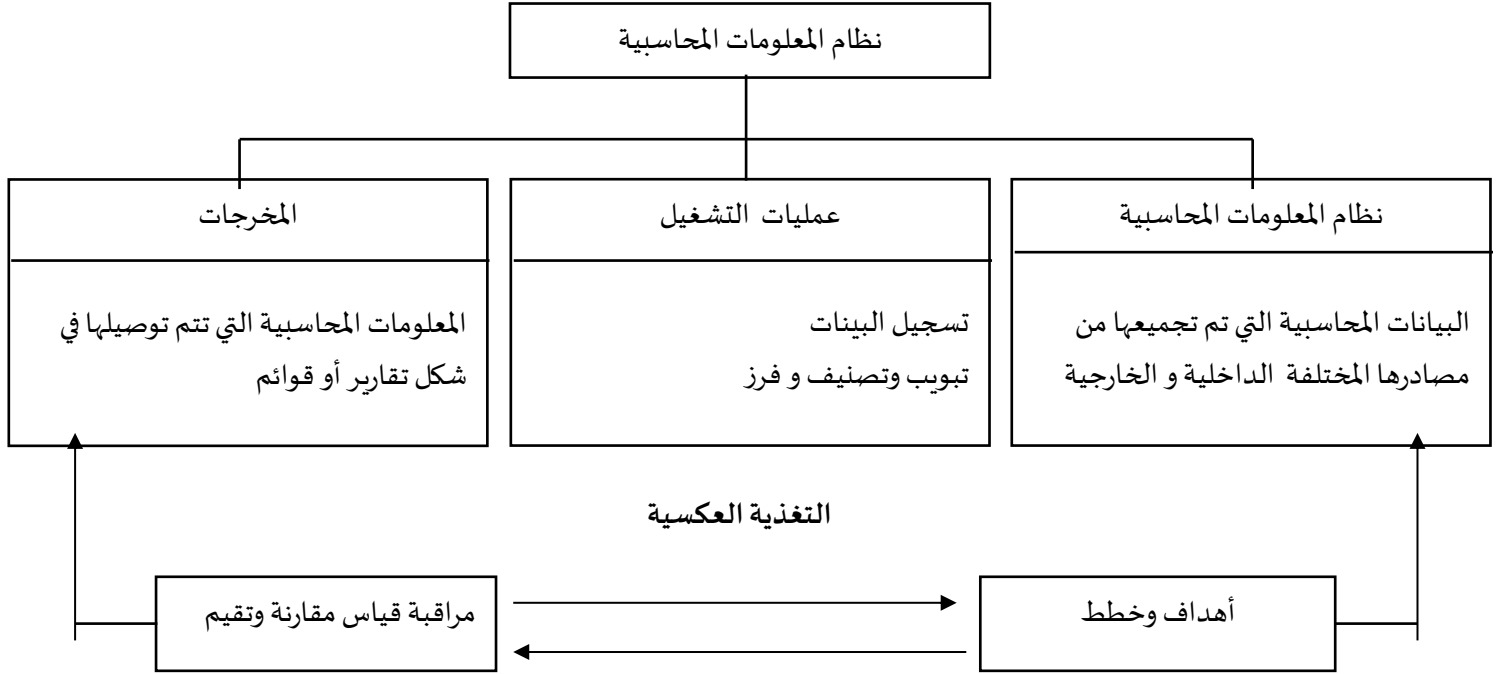
5- التغذية العكسية :

تعتبر عملية أساسية لنجاح النظام و نموه فهي عملية قياس رد فعل المستفيدين على عمل النظام .

¹ كمال الدين المصطفى الدهراوي وسمير كامل محمد، " نظم المعلومات المحاسبية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر(القاهرة)، 2002، ص57.

يوضح الشكل الموالي مفهوم نظام المعلومات المحاسبية بمراحل المختلفة وجميع العمليات التي يختص بها:

الشكل رقم (2-1): مفهوم و مكونات نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: عطية هشام أحمد، مدخل الى نظام المعلومات المحاسبي، الدار الجامعية، 2000، ص32

- خصائص نظام المعلومات المحاسبي:

يجب أن يتصف نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من الخصائص حتى يحقق الغاية المرجوة من حيث تمثل هذه المعلومات أساس العمل الإداري للمؤسسة نذكر منها:

الملائمة : تشير هذه الخاصية إلى مدى ملائمة المعلومات لطلب المستخدم، و الحكم بملائمتها و عدم ملائمتها في تأثيرها على سلوك مستخدميها ؛

المرونة : يجب أن يتسم نظام المعلومات المحاسبي بالمرونة حتى يزيد مقدرته على التكيف مع أي تغيرات قد تحدث في احتياجات مستخدميه أو الأهداف المرجوة منه، لأن هؤلاء المستخدمين يعملون في بيئة داخلية أو خارجية متغيرة و متقلبة باستمرار؛

المصدقية : بمعنى خالية من الأخطاء والتحيز وتنطوي بصدق على الخصائص والسمات المستهدف إبرازها عن الموضوع الذي يتم التقرير عنه، و تكون ذات مصداقية إذا توفرت فيها : الحياد ، الدقة ؛

اقتصادية التشغيل : أي ضرورة أن تكون عوائد و منافع لنظام المعلومات المحاسبي أكبر من أو تساوي تكلفة تشغيله حتى يمكن أن نصفه بأنه اقتصادي ؛

بساطة الهيكل : كلما زادت بساطة نظام المعلومات المحاسبي زادت منافعه وعوائده، بحيث تزداد قدرة المحاسبين على فهمه و استيعابه و التعامل معه و الاستفادة منه، و يصعب على محاسبي المؤسسة من استيعاب مكوناته و

هيكله كلما تشابكت و تعقدت مما يحد من إمكانيات استخدامه وبالتالي كلما كان النظام بسيطاً زادت فعاليته في تحقيق الأهداف المرجوة منه .

ثانياً: أهمية نظام المعلومات المحاسبي:

تتجسد أهمية نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة من خلال النقاط التالية¹:

- توفير المعلومات اللازمة لانجاز العمليات اليومية تقوم المؤسسة بمجموعة من العمليات اليومية مثل بيع المنتجات، استلام نقديات من العملاء، دفع شيكات إلى الموردين إلخ، تتطلب هذه العمليات معالجة محاسبية من خلال تسجيلها في الدفاتر المحاسبية والمستندات، وبالتالي توفر للمؤسسة معلومات مالية يومية متواصلة تمكنها من إنجاز المهام والعمليات الجارية اليومية ؛
- توفير المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرار تتخذ المؤسسة مجموعة من القرارات سواء اليومية المتعلقة بالقرارات التشغيلية (بيع، شراء) أو قرارات أخرى ضرورية لعملية التخطيط والرقابة، فلهذا يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أهم المصادر الأساسية لدعم هذه القرارات داخل المؤسسة من خلال نوعية المعلومات التي يقدمها في شكل قوائم المالية وتقارير رقابية وتخطيطية مختلفة ؛
- توفير المعلومات اللازمة التي تساعد على تقديم النشاط الإداري والتي تبين مدى نجاعة الأداء داخل المؤسسة من خلال توفير المعلومات للمساهمين، الموردين، الجهات الحكومية، العملاء، البنوك إلخ وخصوصاً المسيرين من أجل تقييم مدى فعالية الأداء الإداري داخل المؤسسة ؛
- تقديم عدد من المساهمين خاصة عند استحداث نظام محاسبي جديد، حيث ينظم الأعمال ألياً ويقلل الأخطاء و يقدم خدمات جديدة ومبتكرة للزبائن ؛
- يوفر نظام المعلومات المحاسبي التكاليف، و بالتالي يساهم في إضافة مميزات تنافسية للمؤسسة التي تطبقه .

المطلب الثاني: أهداف وأقسام نظام المعلومات المحاسبي

سنتناول في هذا المطلب أهداف نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة وأقسامه المتعددة .

أولاً: أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في²:

- تحقيق الكفاءة: تشير الكفاءة إلى أداء المهام بصورة أسرع أو بأقل تكلفة، مثال ذلك تقليل تكاليف العمال من خلال إحلال المحاسب الآلي محل الأفراد، وأيضاً في مجال الرقابة على المخزون يمكن تخفيض تكاليف التخزين من خلال ربط الموردين بشبكة اتصالات خاصة وإعطاء أوامر الشراء عند الحاجة ؛
- الوصول إلى الفعالية: تشير الفعالية إلى مدى تحقيق أهداف المنظمة، و تتحقق الفعالية من خلال مساعدة المديرين في اتخاذ قرارات ذات جودة أفضل؛

¹ عيادي عبد القادر، "دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي، شلف، 2007-2008، ص35.

² فريد النجار، "إدارة منظمات التسويق العربي الدولي"، مصر (الإسكندرية)، 1998، ص36.

تحسين أداء الخدمة : يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى تقديم خدمة ذات مستوى أفضل لعملاء المنظمة و ليس هناك مثال أفضل من استخدام آلات الصرف السريع في البنوك، حيث يمكن للعملاء السحب من أرصدهم على مدار اليوم ؛

التعرف على الفرص واستغلالها : تعيش المنظمات في مناخ سريع التغير، الأمر الذي يتطلب منها ضرورة التكيف مع هذا التغير، و ليس هناك وسيلة أفضل من الحاسب الآلي لتحديد التغيرات الطفيفة أو الاتجاهات غير المرئية في البيئة ، و مساعدة المنظمة في اتخاذ القرارات التي تمكنها من استغلال الفرص الجديدة بسرعة؛
تطوير المنتج : تلعب المعلومات دورا هاما في خلق و تطوير المنتجات خاصة في بعض الصناعات مثل البنوك وشركات التأمين و الوكالات السياحية ؛

تحديد الميكانيزمات : جمع ، معالجة، و عرض المعلومات لتسهيل عملية اتخاذ القرار، و تحديد شكلها المناسب .
ثانيا: أقسام نظام المعلومات المحاسبي :

يمكن استعراض أقسام نظام المعلومات المحاسب المتمثلة في ¹:

1-وحدة تجميع البيانات :

يقوم هذا الجزء بتجميع البيانات من البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة و التسجيل، وتمثل هذه البيانات في الأحداث التي يهتم بها المحاسب و يرى أنها مفيدة، و يجب الحصول عليها و تسجيلها، و لطبيعة المؤسسة و طبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام .

2- وحدة معالجة البيانات :

يقوم المحاسب بالتسجيل، التوصيل، الترصيد والتحليل، يعتمد المحاسب المالي على النظام التقليدي كاليومية العامة أو النظام المركزي لليوميات المساعدة أو نظام معالجة آخر، كما يعتمد محاسب التكاليف على أحد طرق محاسبة التكاليف لحساب سعر التكلفة وتحليل التكاليف .
و يوجد عدة طرق آلية لمعالجة البيانات المحاسبية مثل :

أ- المعالجة الجزئية (الموازنة) :

حيث يوجد لكل جزء من نظام المعلومات المحاسبي برنامج خاص به مثل برنامج محاسبة الأجور، برنامج محاسبة المواد..... الخ ؛

ب- المعالجة المتكاملة :

عملية المعالجة تراعي العلاقات الموجودة بين نظام المعلومات المحاسبي وبقية أجزاء نظم المعلومات الإدارية الأخرى، وهناك ثلاث مستويات من الكامل :

تكامل البيانات:

حيث يقوم كل برنامج بإنتاج المعلومة المطلوبة وإنتاج ملفات أخرى تكون عبارة من مدخلات لبقية البرامج؛

تكامل الإجراءات : أي حدث مهم تسجل في جميع الملفات التي تتأثر به ؛

1 بوفروعة سفيان، "نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص36-35.

تكامل قاعدة المعطيات : يحدث هذا التكامل بفضل تسيير قاعدة المعطيات بحيث :

- يسمح بهيكل المعطيات بالطريقة الأكثر تناسبا مع أي برنامج تطبيقي ؛
- يسمح لعدة برامج تطبيقية باستعمال نفس قاعدة المعطيات في نفس الوقت؛
- حماية قاعدة المعطيات ضد الدخول غير مسموح به؛
- جعل البرامج التطبيقية مستقلة عن مكان وجود المعطيات .

عموما تكامل قاعدة المعطيات يهدف إلى تحقيق مركزية المعطيات حسب الحاجة .

3- وحدة تخزين البيانات و المعلومات :

سواء البيانات أو المعلومات المحاسبية فهي في حاجة إلى تخزين على شكل ملفات آلية أو ملفات يدوية، يستعملها المحاسب في حالة المسألة أو المراجعة أو عند المقارنة بين نتائج عدة دورات ؛

4- وحدة نشر وتوزيع المعلومات :

تزدون هذه الوحدة بمختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كالقوائم المالية، و الجداول الملحقه وتقارير التكاليف لتستعملها الأطراف الخارجية كإدارة الضرائب مثلا والأطراف الداخلية كالمسيرين مثلا ؛

5- وحدة التغذية العكسية :

مثل التكاليف المعيارية في النظام الجزئي لمحاسبة التكاليف.

المطلب الثالث : إجراءات تصميم و آلية عمل لنظام المعلومات المحاسبي

سنتناول في هذا الجزء إجراءات تصميم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة و آلية عمله.

أولا: إجراءات تصميم نظام المعلومات المحاسبي

تختلف إجراءات تصميم الأنظمة المحاسبية من منشأة إلى أخرى تبعا لاختلاف طبيعتها وظروفها وهناك إجراءات وقواعد عامة توجه مصمم النظام المحاسبي أثناء قيامه بعملية تصميم نذكر البعض منها فيما يلي¹:

- دراسة طبيعة المؤسسة وهيكلها الوظيفي واحتياجاته من البيانات حيث يلقي المصمم نظرة على طبيعة العمل في المشروع وملكيته وشكله القانوني، ويبني تصوره العام على كيفية العمل داخل أقسامه وإدارته ؛
- دراسة النظام المحاسبي القائم وتحديد مدى قدرته على الوفاء باحتياجات المنشأة من البيانات، مع إبراز نقاط القوة والضعف في النظام عن طريق المراجعة الدقيقة للإجراءات المطبقة للتعرف على أهداف النظام و تفاصيله وذلك بإتباع الخطوات التالية :

- تبدأ عملية جمع المعلومات على نماذج من التقارير، والقيام بتقويمها من ناحية دوريتها، و نفقة إعدادها بما في ذلك العمالة و الآلات و الأوراق، ودرجة الدقة و التفصيل فيها و السرعة في إعدادها و هذا بالاعتماد على خبرته السابقة وأخذ آراء الأشخاص الذين يستخدمونها بعين الاعتبار ؛

- الحصول على صورة كاملة للهيكل المحاسبي المتبع في المنظمة، بما في ذلك الكيفية التي يتم بها ترحيل البيانات إلى دفاتر الأستاذ المساعد ومدى دقة الإجراءات المتبعة ؛

- دراسة الدليل المحاسبي للمنظمة إذا تتضمن هذه الدراسة إجراءات القيد والترحيل والدفاتر المستخدمة لهذا الغرض لتقديم كفاية الإجراءات المحاسبية المطبقة ؛

¹ أحمد لعماري، "طبيعة و أهمية نظام المعلومات المحاسبي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، 2001، ص 64-66.

- الحصول على الخريطة التنظيمية للمنظمة لمعرفة مراكز المسؤولية الحالية فيها وأهم نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية مع توضيح خطوط المسؤولية في صورة رأسية ؛
- إعداد خرائط الإجراءات وهي عبارة عن : " رسوم بيانية موضحة للإجراءات المتبعة فيما يخص المستندات أو البيانات المتداولة بين فروع المنظمة "

يستعمل مصمم النظام المحاسبي عند إعداد هذه الخرائط مجموعة من الرموز والأشكال الهندسية التي تبين شكل الخريطة عوضاً على الطريقة المألوفة وهي الشرح بالكلام، وتظهر أهمية خرائط الإجراءات في معرفة كل المراحل تنفيذ العمل في النظام المحاسبي القائم وإبراز نقاط الضعف والقوة فيه، كما تعتبر هذه الخرائط إحدى المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، وهي تشتمل على عرض بياني للعمليات والإجراءات التي تنفذ بالنسبة لمستند معين من بداية ظهوره (المصدر) حتى نهاية الحلقة أو الدائرة مروراً بكل الأقسام المختصة والتي لها علاقة بمعالجة معلومات المستند، كما تساعد هذه الخرائط في تقييم نظام الرقابة الداخلية وفي وضع برامج الحاسوب، ويعتمد في تصميم هذه الخرائط على نقطتين أساسيتين :

- وضع رموز في شكل علامات مميزة ؛
 - تقييم دقيق وواضح للأنظمة الفرعية إلى عمليات أساسية .
- التخطيط لمعالجة النظام القائم أو بناء النظام الجديد: يقوم مصمم النظام في هذه المرحلة بعقد مناقشات مع مختلف المستويات الإدارية حول الاحتياجات المعروضة والمقترحات المقدمة، لصياغتها في شكل حلول بديلة وتقديمها لإدارة المنظمة لاختيار أفضلها، وبعد الاتفاق على اقتراح معين يعمد خبير التصميم إلى توضيح كل التفاصيل المتعلقة بهذا الاقتراح بدءاً بالمستندات و مختلف السجلات والحسابات و البيانات الواردة بها، إضافة إلى أساسيات الدليل المحاسبي والآلات المقترحة استعمالها لتشغيل النظام الجديد .
- تصميم نماذج وإجراءات النظام الجديد: يعطي مصمم النظام في هذه المرحلة وصف عميق للنظام الجديد، يتضمن الأشكال والنماذج الجديدة للمستندات، وصورة تفصيلية للدليل المحاسبي الخاص بالنظام، و نوعية الآلات التي يمكن توفيرها، و الدورة المستندية المقترحة .

إجراءات تنفيذ النظام الجديد: يتم في هذه الخطوة البدء بتطبيق واختيار الإجراءات الجديدة للتأكد من أنها تحقق أهداف النظام، وأنها تسير في الاتجاه المحدد لها دون مشاكل.

كخطوة أولى يجب تشغيل النظام الجديد مع النظام القديم لفترة محدودة، مراجعة نتائج تطبيق كل منهما أولاً بأول لاتخاذ الإجراءات التصحيحية للنظام الجديد حتى تستقر الأوضاع ويستوعب العاملون كل تفاصيل هذا النظام، وقد يتم العمل بالنظام الجديد بطريقة تدريجية إذ يطبق على مراحل بواسطة إحلال إجراءاته محل الإجراءات السابقة في كل قسم على حدة، وفي كلا الأسلوبين تنتج لنا تكاليف تطبيق النظام الجديد، و دور خبير التصميم هنا اختيار الأسلوب الذي يحقق له أقل التكاليف، ويساير طبيعة العمل بالمنظمة و تكون للعاملين القدرة على تنفيذ إجراءاته . وبانتهاء هذه الخطوة تكون مهمة مصمم النظام المحاسبي قد انتهت .

ثانياً: آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي :

يمتلك نظام المعلومات المحاسبي المواصفات الخاصة بنظم المعلومات بصفة عامة كما له مواصفات مميزة عن بقية النظم وهي مرتبطة بعملية المحاسبة وتتمثل آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي فيما يلي :

1- مدخلات نظام المعلومات المحاسبي :

تشكل الأحداث الاقتصادية المعبر عنها بشكل نقدي المادة الخام التي يعالجها نظام المعلومات المحاسبي وتنشأ هذه الأحداث الاقتصادية من خلال ممارسة لفعاليتها وتتكون من أحداث اقتصادية تتم خارج المؤسسة أي علاقة المؤسسة مع البيئة المحيطة، حيث يتم توثيق هذه الأحداث الاقتصادية من خلال الوثائق والمستندات الأساس في عملية التسجيل المحاسبي وتعتبر الدليل على حدوث الأحداث الاقتصادية، كما أنها تقوم بعكس الأحداث الاقتصادية للمؤسسة لذلك تعتبر بمثابة المادة الخام التي تقوم بتزويد نظام المعلومات المحاسبية بالبيانات التي تدخل في عملية المعالجة .

2- المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي

تقوم عملية المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي بتحويل البيانات المدخلة إلى معلومات، وتتضمن المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي استخدام اليوميات والسجلات الأخرى من أجل تأمين تسجيل دائم وحسب التسلسل الزمني لمدخلات النظام فتستخدم اليوميات من أجل تأمين تسجيل العمليات المالية والمحاسبية أما السجلات فتستخدم لتسجيل بقية الأنواع من العمليات التي لا تعد عمليات مالية مثل سجلات المخازن، سجلات تسليم الشيكات، و تتم المعالجة عن طريق تشغيل البيانات في نظام المعلومات المحاسبي .

3- مخرجات نظام المعلومات المحاسبي :

تشكل القوائم المالية الناتج النهائي للنظام المحاسبي فهي تعكس نتيجة العمليات المالية التي قامت المؤسسة بها خلال السنة المالية وهي تقدم صورة صادقة و عادلة عن نتيجة الأعمال و المركز المالي كما تشكل المصدر الرئيسي للمعلومات للعديد من الفئات ذات الصلة مع المؤسسة كالمستثمرين، الممولين الدائنين، الهيئات الحكومية .

المبحث الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبي

يكتسي التدقيق الداخلي دوراً هاماً في ضبط نظام المعلومات المحاسبي حيث أن لهذا الأخير شكل يتلاءم مع احتياجات المؤسسة فيؤثر ويتأثر على فعالية كافة الوظائف الداخلية والخارجية لها .

المطلب الأول: دور نظام المعلومات المحاسبي في مراحل التدقيق الداخلي

يمكن للمدقق الداخلي أن يستخدم المعلومات المحاسبية في مراحل عديدة من مراحل عملية التدقيق الداخلي، وذلك بداية من مرحلة تخطيط العملية وخلال مرحلة العمل الميداني، بالإضافة إلى استخدامها لتنفيذ وإتمام عملية التدقيق الداخلي .

أولاً: استخدام المعلومات المحاسبية في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق الداخلي:

يقوم المدقق الداخلي باستخدام المعلومات المحاسبية في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق الداخلي لمساعدته على تحديد طبيعة وتوقيت أعمال التدقيق التي سينفذها، ويهدف في هذه المرحلة إلى¹:

¹ علون محمد لبن، مرجع سبق ذكره، ص162.

- 1- فهم مجال الجهة محل التدقيق و الأنشطة التي تزاولها ؛
 - 2- تقدير قدرة المؤسسة على الاستمرار ؛
 - 3- اكتشاف الأخطاء الممكنة في القوائم المالية للمؤسسة والإشارة إليها .
- إلا أنه في بعض الأحيان وحتى يستطيع المدققون الداخليون فهم نظام المعلومات المحاسبية والرقابة الداخلية، تتطلب الظروف و التشريعات و القواعد من المدقق الداخلي القيام بإجراءات إضافة إلى جانب الإجراءات المذكورة في معايير التدقيق، لذلك على المدقق أن يعمل على:
- 1- فهم نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية بطريقة كافية لتخطيط وتطوير منهجية تدقيق فعالة؛
 - 2- استخدام الحكم المهني لتقييم مكونات مخاطر التدقيق وتصميم إجراءات التدقيق لضمان تقليل مستوى هذه المخاطر ليصبح ذو مستوى مقبول؛
- كما أن المدققين الداخليين معنيين بفهم تلك السياسات، الإجراءات والقوانين المحددة لنظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية من أجل تقديم تأكيدات حول القوائم المالية، ففهم الجوانب المرتبطة بهذين النظامين معا إلى جانب تقييم المخاطر يساعد المدقق الداخلي على:
- أ- تقييم مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبية كأساس لتحضير القوائم المالية؛
 - ب - التعرف على الأخطاء المحتملة التي قد تحدث في القوائم المالية ؛
 - ج- الأخذ في الاعتبار العوامل التي تؤثر على مخاطر الأخطاء؛
 - د- تصميم إجراء ملائم للتدقيق الداخلي ؛
- إن فهم بيئة الرقابة تمكن المدقق الداخلي من تقييم مدى كفاءة إجراءات الرقابة، فبيئة الرقابة القوية تزيد من كفاءة إجراءاتها، كما تمكنه من إعداد تقييم مبدئي عن مدى كفاية النظام كأساس الإعداد القوائم المالية واختيارات الرقابة المطلوبة والإجراءات التفصيلية .
- إن طبيعة و توقيت الإجراءات التي يقوم بها المدققين الداخليين للحصول على فهم نظام المعلومات المحاسبية تتحدد وفق عوامل أخرى مثل¹:
- حجم و مدى تعقيد عمليات المؤسسة ؛
 - تقييم المخاطر؛
 - نوع الرقابة الداخلية المطبقة ؛
 - مدى تعقيد نظام الحاسب الآلي للمؤسسة ؛
 - طبيعة بعض المستندات الخاصة بالرقابة الداخلية للمؤسسة .
- وغالبا ما يحصل المدققين على فهم نظام المعلومات المحاسبية من خلال الخبرات السابقة إلى جانب التحديتات الأخيرة المتعلقة بنظام المؤسسة عند ضرورة عن طريق :
- الاستفسارات المناسبة من المشرفين والموظفين من مختلف المستويات التنظيمية داخل المؤسسة، مع الإشارة إلى الوسائل مثل دليل السياسات، وصف النظام، والوصف الوظيفي ؛

¹ علون محمد لمين، مرجع سبق ذكره، ص163.

- التحقق من المستندات والسجلات التي يتم من خلالها تشغيل نظام المعلومات المحاسبية، الموظفون المؤدون الإجراءات الرقابة وطبيعة معالجة العمليات الحسابية .
أيضا عندما يتم التخطيط لعملية التدقيق، فعلى المدقق الداخلي الحصول على توثيق وفهم نظام المعلومات المحاسبية وبيئة الرقابة الداخلية بطريقة كافية لكي يحدد منهجية التدقيق الملائمة، ويمكنه أيضا من التعرف وفهم الآتي:

- البنود الرئيسية للمعاملات في عمليات المؤسسة ؛
- كيف بدأت هذه المعاملات ؛
- السجلات المحاسبية الهامة ، الحسابات و المستندات الداعمة للبنود المحتواة في القوائم المالية ؛
- عملية إعداد التقارير المالية و المحاسبية بداية من المعاملات الهامة و غيرها من الأحداث التي تم إدراجها بالقوائم المالية .

ثانيا: استخدام المعلومات المحاسبية أثناء عملية التدقيق الداخلي :

يمكن إبراز أهمية استخدام المعلومات المحاسبية أثناء عملية التدقيق الداخلي من خلال الخطوات التي يقوم بها المدقق الداخلي أثناء مرحلة العمل الميداني .

1- مساهمة التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة :

يتمثل دور التدقيق الداخلي في تقديم تأكيد عن نظام الرقابة الداخلية المطبق على أحد الأدوار الأصلية لها، حيث ارتبط نشاط التدقيق الداخلي منذ بداية ظهوره في المؤسسات بفحص، اختبار وتقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة المطبق، وذلك بهدف التأكيد من مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق الأهداف المطلوبة منه، و اكتشاف أوجه الضعف والثغرات إن وجدت، واقتراح الحلول اللازمة لمعالجتها، ومتابعة اقتراحات الإصلاح للتأكيد من تنفيذها .

في حالة استنتاج المدقق الداخلي بأن تلك الإجراءات التي استخدمت للحصول على فهم المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية قد زودته أيضا بأدلة تدقيق حول التشغيل الفعال للسياسات والإجراءات المتعلقة ببعض التأكيدات حول القوائم المالية، فقد يستخدم الأدلة المتوفرة لديه (وإن لم تكن كافية) يستعين ببعض أدلة تدقيق أخرى المناسبة ، لتساعده في القيام بعمله بكفاءة وفعالية، وقد يتضمن اختبار الرقابة على:

1- استفسارات توكيدية ومراقبة لوظائف الرقابة الداخلية ؛

2-التحقيق من المستندات المؤيدة للرقابة للحصول على أدلة تدقيق بأن الرقابة الداخلية تعمل بشكل صحيح، على سبيل المثال التحقق من العمليات الحسابية التي صرح بها وإن التسويات الموافقة عليها ؛

3- فحص تقارير اجتماعات مجلس الإدارة، على سبيل المثال للإطلاع حول كيفية معالجة بعض المشاكل المالية والإجراءات الرقابية، على سبيل المثال تسويات الحسابات البنكية، للتأكيد من عملها بشكل صحيح من قبل المؤسسة ؛

4- إعادة أداء الإجراءات الرقابية، على سبيل تسويات الحسابات البنكية، لتأكيد من عملها بشكل صحيح من قبل المؤسسة .

وعليه تعتبر ووظيفة التدقيق الداخلي جزءا مهما من نظام الرقابة الداخلية فهي تقع على قمة هذا النظام، كما أن دورها من التركيز فقط على الجوانب المالية لتشمل أيضا الجوانب الإدارية ووكذا تقديمها للخدمات

الاستشارية، فرأى مدير التدقيق الداخلي حول كفاية وفاعلية نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية أصبح مهما وشائعا خصوصا مع المستجدات التي ظهرت في بيئة الأعمال، وتطور المعايير الدولية للتدقيق الداخلي (IIA) (المعيار رقم 2410 من معايير الإبلاغ) والتي نصت على رأي المدقق الداخلي يجب أن يشمل وبوضوح العناصر التالية:

- أ- معايير التقييم وكيفية استخدامها؛
- ب- المجال الذي يشمل رأي المدقق الداخلي ؛
- ج- من الذي يتولى المسؤولية عن إنشاء وصيانة نظام الرقابة الداخلية ؛
- د- المجالات خاصة التي شملها رأي المدقق الداخلي ؛
- هـ- أن يكون مدعوما بمعلومات كافية ومفيدة ووثيقة الصلة و موثوق بها . والتي من شأنها تحقيق المنافع التالية :
 - ضمان الاستمرارية في عملية المراقبة، حيث أن التقييم والتوصيات التقارير التي تعدها تتم بصفة مستمرة خلال السنة، مما يحقق الشعور براحة لدى أصحاب المصلحة، كما أن الاستمرار يمكن الإدارة من تنفيذ الإصلاحات والتحسينات في الوقت الملائم ؛
 - المساهمة في ضمان جودة التنظيم، فتتضمن جودة العمليات الالتزام بالسياسات والإجراءات واللوائح الداخلية لضمان إنجاز التنظيم لأهدافه بطريقة اقتصادية و فعالة، وللمدققين الداخليين دور رقابي هام في ضمان الالتزام بتلك الإجراءات واللوائح الداخلية ؛
 - تقديم الخدمات الاستشارية ويعتبر المدققون الداخليون في موقع فريد يمكنهم من تزويد مجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق، المدقق الخارجي وأصحاب المصالح بالتحليلات الضرورية، والتقييم والتوصيات¹.

المطلب الثاني: أثر نظام المعلومات المحاسبي على نشاط المؤسسة

حتى يتمكن نظام المعلومات المحاسبي من التأثير إيجابيا في المؤسسة الاقتصادية لابد من توفير نظام المعلومات المحاسبي على مواصفات النظام الجيد بحيث يكون قادرا على تزويد الإدارة بمعلومات نافعة في اتخاذ القرارات ولن يتم هذا حتى يتم استخدام برامج التطبيقات المحاسبية الملائمة والتي على أساسها تحدد احتياجات المؤسسة من الأجهزة الإلكترونية ذات الكفاءة العالية والسرعة في تأدية المهام².

أولا: الاستجابة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي :

من أولويات إدارة العليا للمؤسسة الاقتصادية الوصول إلى حماية عالية للمعلومات والرقابة عليها سواء كان النظام المعلوماتي للمحاسبة يدوي أو نظام إلكتروني. إلا أن السياسات والإجراءات الرقابية تختلف بين كلا النوعين من الأنظمة، لذا بإمكان المؤسسة الاقتصادية أن تصمم النظام المحاسبي السليم والذي يتوافق مع الأهداف الرئيسية .

يؤدي استخدام أسلوب المعالجة المركزية إلى تجميع البيانات وتراكم العمليات من مختلف أقسام المؤسسة وبالتالي قيامه بكامل العمليات يؤثر لا محالة في عنصر مهم من عناصر العملية الرقابية إلا وهو الرقابة المهنية الآتية عن طريق تقسيم العمل حيث ينجز من قبل عدة أشخاص بالطرق المختلفة ثم تقارن نتائجهم ببعضها، كأن

¹ علون محمد المين، مرجع سبق ذكره، ص 164-165.

² عبد الرزاق محمد قاسم، نفس المرجع السابق، ص 17.

تفصل عمليات تحضير اليومية العامة عن يومية المبيعات و الأستاذ العام و الأستاذ المساعد، وتقارن النتائج ببعضها البعض. أما في حالة استخدام الحاسب يلغى هذا التقسيم وينجز كل هذه العمليات من خلال المجموعة من البرامج المتكاملة مما يؤدي إلى إلغاء الرقابة المهنية الناتجة عن التقسيم التقليدي للعمل، وبالتالي التغيرات في الهيكل التنظيمي للمؤسسة نتيجة الاستجابة المباشرة لنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني وهذا هو جوهر التأثير بنظام المعلومات داخل المؤسسة الاقتصادية.

2- الاستجابة الخارجية لنظام المعلومات المحاسبي.

يقصد بالاستجابة الخارجية لنظام المعلومات بالتأثير في البيئة الخارجية للمؤسسة، خاصة فيما يتعلق بمكانتها الاقتصادية والتي تنشأ فوق المحدد الاستراتيجي للمؤسسة بالتركيز على عنصر المنافسة المحلية وحتى الدولية، ونظرا لأن الميزة التنافسية تخلق ولا تورث، فإن نجاح المؤسسة في تحقيق قمة المنافسة وخلق مكانتها في سوق بقوة لا يعتمد على المنح والإعانات وإنما على قدرة المؤسسة على البقاء رغم الضغوط البيئية المتزايدة سواء منافستها داخليا أو خارجيا خاصة في عصرنا الذي أصبحت الحدود الجغرافية لا معنى لها.

والبيئة الأشمل والتي تتفاعل من خلالها محددات الميزة التنافسية تضم متغيرات أخرى تأخذ في الحسبان :

- الدور الذي تلعبه أو الحكومة من خلال دعمها الإحدى السياسات؛
 - إحداث الصدفة التي تتمثل في الاختراعات أو تقديم مفاجئ في تقنية أساسية أو الأزمات والحروب.
- من خلال ما سبق فإن أي خلل في نظام المعلومات المحاسبي بعد مصدرا أساسيا لعدد من المشاكل التشغيلية التي تواجهها كثيرا من المؤسسات الاقتصادية، وينتج عن هذا الخلل في النظام عطل في مختلف جوانب مصلحة المحاسبية، إلى الجهات المعنية في الوقت المناسب للسير الحسن والعادي لمختلف مصالح المؤسسة الاقتصادية ما يؤثر سلبا على البيئة الخارجية للمؤسسة وتؤدي بها إلى الإفلاس وعدم القدرة على الاستمرار، خاصة وأن المؤسسة محاطة بعالم خارجي على درجة عالية من الانفتاح¹.

المطلب الثالث: الأثر المتبادل بين التدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبي

أولا: أثر التدقيق الداخلي على نظام المعلومات المحاسبي:

إن عملية التدقيق الداخلي هي تتبع مسار الأنشطة الممارسة في المؤسسة سواء كانت محاسبية أو غيرها بدءا من المستندات الأصلية و انتهاء بالقوائم المالية من خلال المعالجة. من هذا تظهر أهمية الرقابة الداخلية حيث نكون قد انتقلنا تلقائيا إلى عملية الرقابة في نظام المعلومات المحاسبي سواء كان النظام يدوي أو إلكتروني

يهدف التدقيق الداخلي إلى التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر وسجلات وتقارير مدى الاعتماد عليه وكذا تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارة مفاجئة فهنا يؤثر التدقيق الداخلي على نظام المعلومات المحاسبي حيث يجب أن تكون المستندات مرتبة بصورة سليمة يمكن للمدقق توزيعها حسب الغرض كما أنه يجب أن تكون المستندات والوثائق الأصلية محتفظ بها و متاحة في شكل يمكن استخدامه عند الحاجة .

¹ بوفروعة سوفيان، مرجع سبق ذكره، ص 116-112.

يقوم المدقق الداخلي بمراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها وهنا يكون التأثير على نظام المعلومات المحاسبي ومدى كفاءته من خلال أن كل شخص يكون محل مراقبة يتوجب عليه القيام بعمله على أكمل وجه مع التقليل قدر الإمكان من ارتكاب أي خطأ.

كما أن التدقيق الداخلي يعمل على وجود نظام محاسبي فعال، يمدنا بالمعلومات المحاسبية الضرورية التي تساعدنا على إعداد مجموعة من القوائم المالية الصحيحة والتي يمكن الاعتماد عليها .

وفي الأخير يمكن القول أن للتدقيق الداخلي دور كبير في رفع كفاءة نظام المعلومات المحاسبي فهو يعمل على تسيير الأعمال المحاسبية على أفضل وجه واكتشاف الأخطاء المحاسبية و تصحيحها، واختيار السياسات المحاسبية بما يلاءم طبيعة العمل في المؤسسة فكل هذه الأمور تؤدي إلى رفع كفاءة نظام المعلومات المحاسبي .

2- أثر نظام المعلومات المحاسبي على التدقيق الداخلي؛

يتأثر التدقيق الداخلي بنظام المعلومات المحاسبي حيث أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى تحسين فاعلية التدقيق الداخلي من خلال زيادة الالتزام بالقوانين والسياسات المحددة سلفاً كما يزيد من فاعلية الرقابة للتأكد من أن العمليات المحاسبية قد سجلت بطريقة صحيحة مما يسهل عملية إنجاز التدقيق الداخلي ويزيد من دقته .

في الأخير يمكن لقول أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبي يؤثر على كفاءة التدقيق الداخلي من خلال توفير المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات .

خلاصة:

من خلال ما ورد في الفصل اتضح أن المؤسسات الاقتصادية في حاجة ماسة الى نظام المعلومات المحاسبي وتزداد هذه الحاجة بازدياد البيانات (المدخلات)، بهدف معالجتها ومن ثم توفير معلومات (مخرجات)، كما تحتاج هذه الدورة إلى الرقابة و التغذية العكسية .

أن نظام المعلومات المحاسبي له عدة مهام و أهداف تتماشى مع أهداف المؤسسة، يقوم النظام على عدة أقسام حيث انه يعتبر حلقة وصل بين جميع مصالحها، الآن تصميمه بتلاؤم مع احتياجات المؤسسة وبهذا فإنه يؤثر على نشاطها .

لا يجب إهمال الدور الأساسي الذي يلعبه التدقيق الداخلي داخل مؤسسة، وبحكم تأثيره في كل مصالحها فإنه يتأثر أيضا وهذا ما لمسناه من خلال البحث عن علاقة التأثير بينه وبين نظام المعلومات المحاسبي، رغم قلة المراجع حول ذلك .

خاتمة عامة

أولاً - مدخل

لقد حاولنا من خلال تناولنا لموضوع "أهمية التدقيق الداخلي في تقييم فعالية نظام المعلومات المحاسبي" معالجة إشكالية هذا البحث، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة الموضوع من خلال الدراسة النظرية.

بعد التعمق في الموضوع من خلال البحوث النظرية، تبين أن التدقيق الداخلي علم مستقل بذاته إذ أنه نشاط تقييمي مستقل، له أنواع ومجموعة من المعايير التي لا بد أن يقوم عليها وأن يتم احترامها حيث أن هذه المعايير تسعى في الأخير إلى تحقيق أهدافه، خاصة الهدف الأساسي الذي يتمثل في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات، وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى لبحثنا.

من جهة أخرى لا يمكن أن ننسى نظام المعلومات المحاسبي ومدى أهميته في المؤسسة، إذ أنه نظام لا يمكن الاستغناء عنه، فلنظام المعلومات المحاسبي مجموعة من المهام والأهداف التي تساهم في حل مشاكل المؤسسة، حيث أنه يؤثر فيها. فهو يقوم بتزويدها بمعلومات تستعمل لأغراض أخرى، كما له استجابة داخلية و خارجية، فأما الداخلية فتكون من خلال التغيرات التي تحدث في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وهذا يعتبر جوهر التأثير، أما خارجيا فإن مؤسسة محاطة بعالم خارجي على درجة عالية من الانفتاح حيث أن أي خلل في نظام المعلومات المحاسبي يعد مصدرا أساسيا لعدد من المشاكل التشغيلية التي تواجهها المؤسسة وعليه فإن الفرضية الثانية محققة.

لكي تتسم نتائج عملية التدقيق الداخلي بالموضوعية والحيادية والفعالية، وحتى يمكن الاستفادة من هذه النتائج، التي تعد أساس التوصيات التي يقدمها المدقق الداخلي في التقارير المقدمة، وتساهم في اتخاذ القرارات الفعالة لمواجهة المشاكل والصعوبات في اختيار الحل الأمثل وفي الوقت المناسب، يجب على المدقق الداخلي أن تكون له الدراية والفهم الكافي لكيفية تصميم وإجراءات تطبيق كل من نظام المعلومات المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة، فهذا الفهم يمكنه من القيام بما يلي:

- التخطيط والإشراف والتوجيه وفحص العمل محل التدقيق بأكثر كفاءة وفعالية؛
- التقييم الأولي لمختلف المخاطر التي يمكن التعرض لها عند أداء مهمته، الأمر الذي يسمح له بالحد من الاختبارات التي سيجريها على الدفاتر والسجلات وذلك باستخدام أسلوب العينة الإحصائية، حيث أن تدقيق العمليات المالية بالكامل أمرا لا داعي له طالما أن هذين النظامين يمكن الاعتماد عليهما.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

ثانيا- نتائج البحث:

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى جملة من النتائج نجوزها فيما يلي:

- عملية التدقيق الداخلي تشمل كافة وظائف المؤسسة لمدى التزامها بتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية؛
- تتم ممارسة مهمة التدقيق الداخلي بإتباع خطوات متكاملة ومتراصة وفقا للمعايير المتعارف عليها؛
- هدف التدقيق الداخلي هو التأكد من أن النصوص المعمول بها كافية، والمعلومات صادقة وأن العمليات شرعية؛
- إجراءات التدقيق الداخلي على نظام المعلومات المحاسبي تشمل كل مرحلة من مراحل بناء هذا النظام من البداية إلى النهاية؛
- أثر التطور التكنولوجي أيضا على عملية التدقيق الداخلي لنظام المعلومات المحاسبي، حيث أنه أدى إلى تطور أساليب التدقيق الداخلي من يدوية إلى إلكترونية من خلال الاعتماد على برامج متخصصة.

ثالثا- اقتراحات البحث:

بعد الانتهاء من عرض النتائج كان لا بد أن نستخرج مجموعة من الاقتراحات فيما يخص الموضوع:

- تدعيم عملية التدقيق الداخلي في المؤسسات باعتبارها أداة فعالة للرقابة الداخلية وتساعد على اكتشاف انحرافات لتصحيحها في وقت مناسب؛
- ضرورة حماية أمن المعلومات من الاختراق؛
- ضرورة استخدام المدقق الداخلي لتكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الداخلي من أجل تحسين عمله و تأديته في أقرب وقت؛
- اهتمام بالموظفين المكلفين بتطبيق نظام المعلومات من خلال رفع كفاءتهم وخبراتهم؛
- خلق ثقافة الكل يراقب والكل مراقب داخل المؤسسة.

رابعا- أفاق البحث:

و في نهاية هذا البحث نلفت النظر إلى بعض النقاط التي يمكن أن تكون مواضيع لدراسات مستقبلية و هي:

- دور التدقيق الداخلي في تفعيل جودة و أمن المعلومات المحاسبية الإلكترونية؛
- أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات؛
- دور حوكمة الشركات في تفعيل جودة التدقيق الداخلي؛
- أثر مخاطر التدقيق على كفاءة و فعالية تخطيط وتنفيذ عمل المدقق.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- أحمد علي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 2- إبراهيم طه عبد الوهاب، المراجعة النظرية والممارسة المهنية، الطبعة الأولى، جامعة المنصورة، مصر، 2004.
- 3- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 4- سامي محمد الوقاد ولؤي محمد وديان، تدقيق الحسابات، مكتب المجتمع العربي، عمان، 2010.
- 5- عبد الله وخالد أمين، علم تدقيق الحسابات-الناحية النظرية والعملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- 6- عطية هشام أحمد، مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبي، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 7- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2009.
- 8- كمال الدين الدهراوي وسمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر(القاهرة)، 2002.
- 9- محمد سمير الصبيان ومحمد القيومي، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
- 10- محمد الشامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 11- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 12- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل-إطار النظري-المعايير والقواعد-مشاكل التطبيق العلمي، مكتب الجامعي الحديث، مصر(الإسكندرية)، 2007.
- 13- ناصر دادي عدون وعبد الرحمن باينات، التدقيق الإداري و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2010.
- 14- نضال محمود الرمعي وزياد عبد الحليم، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان(الأردن)، 2011.
- 15- هادي التميمي، مدخل التدقيق من ناحية النظرية و العلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

16- وليام توماس، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009.

الرسائل الجامعية:

17- أحمد فريد سالم أبولحية، مدى كفاءة مهارات مدقق الحسابات الخارجي في جمع و تقييم أدلة الإثبات في ظل بيئة أنظمة المعلومات المحاسبية المحسوبة، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين(غزة)، 2014-2015.

18- بوفروعة سفيان، نظام المعلومات المحاسبي و دوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.

19- عيادي عبد القادر، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2007-2008.

20- عيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

21- علون محمد لمين، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

22- فاتح غلاب، تطور دور التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ و معايير التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.

23- محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

24- يوسف سعيد ويوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006-2007.

الأوراق البحثية:

- 25- أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبي، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، 2001.
- 26- العمري أحمد محمّدو عبد الغني فضل عبد الفتاح، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثاني، العدد الثالث، 2006.
- 27- إبراهيم عثمان شاهين، التأهيل العلمي للمراجع الداخلي في القرن 21، المؤتمر العلمي الثالث، الجمعية العلمية للمحاسبة و النظم و المراجعة، مصر، 1994.
- 28- صدام محمد محمود الحيايى و سطم صالح حسين، أثر التجارة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبي، مجلة تكريت، العدد الثالث، 2002.
- 29- محمد الرملي وأحمد عبد الله، إطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد الثامن، العدد الثاني، 1994.
- 30- محمد حسن عبد الجليل صبيحي، التعاقد الخارجي بالمراجعة الداخلية أو الاتجاهات الحديثة في المراجعة، مجلة البحوث التجارية، المجلد 22، العدد الأول، 2000.
- 31- مسعودي صديق، دور المراجعة في استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 1، 2002.

المواقع الإلكترونية:

32- <http://sqarra.wordpress.com>.

33- <http://mouhasaba.3ouloum.org/t263-topic>.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان أهمية التدقيق الداخلي في تقييم نظام المعلومات المحاسبي حيث أن وجود التدقيق الداخلي في المؤسسة يعتبر عنصراً هاماً باعتباره أداة فعالة للرقابة الداخلية وكذلك تحقيق الجودة على المعلومة المحاسبية، لتحقيق هذا الهدف ولأجل معالجة الموضوع واختبار الفرضيات تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي مع الاعتماد على الدراسات السابقة، وهذا لمعرفة كيف يقوم المدقق الداخلي بمراجعة العمليات على مستوى المؤسسة، وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده بالإضافة إلى استفسارات وملاحظات التي يقوم بها.

تم التوصل في هذا البحث إلى أن للتدقيق الداخلي له دور كبير في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي، من خلال مساهمته في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء.

الكلمات المفتاحية:

التدقيق، التدقيق الداخلي، نظام المعلومات، نظام المعلومات المحاسبي، الكفاءة.

Abstract:

This research aims to demonstrate the importance of internal audit in evaluating the accounting information system, as the presence of internal audit in the organization is an important element as it is an effective tool for internal control as well as achieving quality on accounting information. To achieve this goal and in order to address the subject and test hypotheses, the descriptive analytical approach was used with accreditation Based on previous studies, this is to find out how the internal auditor reviews the processes at the enterprise level, understands the various aspects of the subject and reveals its dimensions, in addition to the inquiries and observations that he makes.

In this research, it was concluded that the internal audit has a major role in activating the accounting information system, through its contribution to discovering errors that may exist in the books and records, and thus obtaining accounting information free of errors.

Keywords:

Audit, Internal audit, Information system, Accounting information system, Efficiency.